الفصل الرابع

# ثلاثة تطبيقات لنظرية السلعتين

## Three Applications of The Two-Good Theory

إحدى مزايا أي نظريةٍ عامةٍ للسياسة الخارجية أنها يمكن، وينبغي، أن تُطبَّق على نطاقٍ واسع. ولأنها تتسم بالعمومية، توجد بعض القيود القليلة على النظرية. فهي لا تشرح، على سبيل المثال، سلوك الصراع للدول فقط أو أشكال معوناتها الخارجية، أو كيفية تغيير السياسة الخارجية بفعل العضوية في تحالفٍ جديد. فالقيود التي نحتاج لوضعها على موقف ما، قبل أن نستطيع تطبيق النظرية بهدف فهم السياسة الخارجية لدولة، هي قيودٌ قليلة. وبالفعل، فبينما تطور النموذج الخاص بنا بشكلٍ كبير ليسمح بتفسير السلوك الدولي، إلا أننا نعتقد أن نظرية السلعتين قد تكون مفيدةً في فهم السلوك السياسي فيما هو أبعد من العلاقات الدولية.

ويمكن تحليل قرارات قضاة الاستئناف مثلاً من خلال نظرية السلعتين. حيث يتأثر القضاةُ بصفةٍ عامة بدافعين بارزين:

**أولاً**: يوجد دافع قوي لدى القضاة لاتباع الحوادث السابقة في قراراتهم، استرشاداً بالقرارات المشابهة والقابلةِ للتطبيق والتي تم التوصل إليها في الماضي. وباتباع تلك السوابق، يقلل القضاة من احتمال سقوط قراراتهم، بمعنى أنهم يلعبون على المضمون ويحمون الفهم المستقر للقانون.

**ثانياً**: يوجد، على أي حال، دافعٌ لدى القضاة لتطبيق القانون تحقيقاً للعدالة، وكل قاضٍ يتفهم ذلك المفهوم، بأي كيفية.

وبعبارةٍ أخرى، قد يستخدم القضاة القانون ومراكزهم الوظيفية لجعل العالم مكاناً أفضل. ولتحقيقِ ذلك، يجب طبعاً أن يتوخى القضاة الحرص، في تحديد فهمهم الجديد للقانون بعناية، لكي يتمكن هذا التكييف القانوني من الصمود أمام تدقيق الزملاء الأعلى وظيفياً. وفي رؤيتنا الخاصة بالسياسة، فإن أول نوعٍ من أنواع السلوك هو سلوك "الحفاظ على الوضع القائم"، وغالباً، فإن جميع القضاة الذين يتبعون السوابق من الأحكام، دائماً ما يحمون بعض ملامح الوضع القائم الذي يجدونه جذاباً. وباستخدام مصطلحاتنا، يهدف الدافع الثاني إلى "التغيير"،

والقضاة يحدثون التغييرات المرغوبة في جزءٍ من العالم القانوني، والاجتماعي، والسياسي حينما يحاولون تأسيس تكييفاتٍ قانونية جديدة.

ونركز هنا، بالطبع، على السياسة الخارجية وكيفية تفسير نظريتنا العامة لمختلف الظواهر الدولية. وبما أن تطبيقات النظرية واسعة، لذا يجب علينا أن نتمكن من تطبيقها لشرح مدى واسع من السلوك، وسوف ننظر هنا إلى ثلاثة أمثلةٍ مختلفة لسلوك السياسة الخارجية. وقد تم اختيار الأمثلة عمداً لتكون أقل عموميةً ولكي توضح قوة نموذج السلعتين بشكل أفضل:

**أولاً**: سوف ننظر في البداية إلى القرار الروسي بقبول معاهدة "برست – ليتوفسك" والتي أنهت مشاركة روسيا في الحرب العالميةِ الأولى، رغم أن المعاهدة قد احتوت على شروطٍ ألمانيةٍ قاسية. فقد كانت المعاهدة تتطلب من روسيا التخلي عن ثلث قدرتها الصناعية تقريباً، وحوالي ٢٥٪ من عدد سكانها، في مقابل إنهاءٍ فوري للأعمال العدائية. كانت الشروط قاسيةً جداً لدرجة أن البولشيفيك تجادلوا بشكلٍ مكثف وحاد قبل قبولها. وسوف يكون النموذج الخاص بنا مفيداً في شرح القرار وفي استنباط مواطن النزاع في هذا الجدال.

**ثانياً**: سوف نحقق في سلوك نيوزلندا تجاه الولايات المتحدة في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين والخاص بزيارة البوارج الحديثة الأمريكية لموانئ نيوزلندا. حيث أرادت الأخيرة تأكيداً بأن أي بوارج حربية تزورها لا تحمل أسلحةً نووية. ولم تكن الولايات المتحدة راغبةً في تقديم مثل هذا التأكيد، وفي أعقاب بعض المفاوضات سحبت الولايات المتحدة الضمانات الأمنية من نيوزلندا، وبالأساس فقد أخرجت نيوزلندا من حلف آنزوس ANZUS. ونادراً ما يحدث في العلاقات الدولية أن تقدم الدول الصغرى مثل هذه الطلبات القوية للحلفاء الأكبر لدرجة أن تنهى الدولة الأكبر التحالف، خصوصاً عندما تظل الدولتان في حالةٍ تتسم أساساً بالصداقة تجاه بعضهما بعضاً، مثلما كانت العلاقات بين الولايات المتحدة ونيوزلندا. وسوف تساعد نظريتنا في فهم هذا السلوك الغريب.

**ثالثاً**: نقوم بتطبيق النموذج على السياسةِ الخارجيةِ الصينية منذ عام ١٩٤٩م. وتُعزى الدوافع الكامنة وراء سلوك الجمهورية الشعبية إلى أشياءٍ متعددة، والكثير منها مرجعه خصوصية الموقف أو التجربة التاريخية، والثقافية، أو الإيديولوجية، الصينية. فنحن نريد أن نوضح أنه على حين أن الصين متفردةٌ في بعض الجوانب، إلا أن سياستها الخارجية متوافقةٌ مع الكثير من الدول الأخرى، كما أنها تتماشى مع توقعات نموذجنا. وقد تسهم معرفة ماركس Marx، ولينينLenin، وماوتسي تونج Mao Tse-tung، بالتأكيد في فهم السلوك الصيني تماماً، وقد تقدم الخبرات السياسية الثورية للصين منذ عام ١٩٤٩م بالفعل تفسيراً فعالاً للكثير من جوانب سلوكها في السياسة الخارجية. كما أن الخبرات الصينية مع القوى الغربية خلال القرن التاسع عشر، عندما قسمت الدول الاستعمارية أجزاءً كبيرة من الدولة فيما بينها، يمكن أن تفيد في تحقيق نظرةٍ ثاقبةٍ إلى قلق الصين بشأن الغرب؛ وقد يضيف فهم البناء

الاجتماعي للصين نكهةً خاصةً لأي تحليلٍ لأعمال الدولة. ونقصد بتطبيق نظريتنا على الصين أن نوضح كيف يمكن لتطبيق نظريةٍ عامةٍ للسياسة الخارجية حتى على دولٍ بمثل تلك الخصائص والخبرات المتميزة مثل الصين أن يكون مفيداً.

ويقصد بالتطبيق الثالث توضيح كيفية استخدام النظرية لتفسير أنماطٍ كثيرةٍ لسلوك السياسة الخارجية بنفس قدرتها على تفسير قراراتٍ معينة. وخلافاً لنظرتنا النوعية للسياسةِ الخارجيةِ الأمريكية في الفصل الثالث، يوفر هذا التحليل للسياسةِ للخارجيةِ الصينية اختباراتٍ كميةٍ لفروضٍ متعددة. ومن الغريب في أعمال بهذه الطبيعة أن تضع تحليلاً كمياً لسلوك السياسة الخارجية لدولةٍ واحدةٍ بعد دراسة حالتين لقراراتٍ غريبة. ونحن نصنع هذا المزيج الغريب عمداً لإبراز الطبيعة المتباينة للظاهرة التي يمكن أن نتناولها ونفسرها باستخدام نظرية السلعتين.

لقد اخترنا هذه الحالات الثلاث لأنها تمثل خليطاً مرغوباً لعدد من الأبعاد...

**أولاً**: أن هذه الحالات ترصد تبايناً في المتغير التابع: ويشمل قرار دولةٍ بالسعي إلى تحقيق مزيد من التغييرات، وتزايد رغبة دولةٍ في "الحفاظ على الوضع القائم"، ومحاولة دولةٍ أن تزيد من الاثنين معاً بمرور الوقت.

**ثانياً**: أن الدول التي تم تحليلها لديها نظمٌ سياسيةٌ مختلفة: فنيوزلندا دولةٌ ديمقراطيةٌ برلمانية؛ وروسيا السوفيتية كانت دولةً ديكتاتورية تحاول البقاء في خضم الثورة؛ وأصبحت الصين دولةً ديكتاتورية مستقرة.

**ثالثاً**: أن التهديد المفروض على هذه الدول شديد التباين: ففي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين واجهت نيوزلندا الصين والاتحاد السوفيتي الأقل عدوانية؛ أما بقاء روسيا السوفيتية في عام ١٩١٨م فلم يكن مؤكداً؛ والجمهورية الشعبية انتقلت من حالة تهدد وجودها إلى أن صارت مستقرةً ومقبولةً كعضوٍ في المجتمع الدولي.

**وأخيراً**: فإن القدرات القومية لتلك الدول كانت تتغير بطرقٍ مختلفة: حيث كانت قوة نيوزلندا مستقرةً نسبياً، وروسيا كانت تفقد قدرتها بسرعةٍ نتيجةَ حربها ضد ألمانيا؛ أما الصين فقد مرت قدراتها بعدة تقلباتٍ منذ ١٩٤٩م.

ودعونا ننتقل الآن إلى حالتنا الأولى، وهي قرار البولشيفيك بقبول شروط ألمانيا في معاهدة برست-ليتوفسك عام ١٩١٨م.

## معاهدة برست – ليتوفسك

في ١٨ يناير ١٩١٨م، قدم المفاوضون الألمان لنظرائهم الروس المجموعة النهائية للطلبات التي يجب أن تشملها معاهدة برست- ليتوفسك، لإنهاء الحرب رسمياً بين البلدين[1]. كانت الطلباتُ الألمانية متطرفةً وتشمل

استقلال أجزاءٍ ضخمةٍ من غربي روسيا، متضمنةً الأجزاء الشرقية من بولندا، ومعظم أراضي أوكرانيا، وكورلاند Courland (أو معظم ما يعرف اليوم بلاتفيا). وأحدثت الشروط الألمانية جدلاً داخل القيادة البولشفية عما إذا كان قبول "السلام البائس"، كما اقترح لينين، خياراً أفضل من استمرار الحرب، طبقاً لموقف اليسار الشيوعي، أو اتباع سياسة اللا حرب واللا سلم، بحسب اقتراح تروتسكي Trotsky. وقد كان لكل موقفٍ معتقداتٌ واضحةٌ بخصوص قيمة حماية الوضع القائم وبشأن القيمة الخاصة بتعزيز أهداف الثورة، التي كانت ستغير بشكلٍ كبير أجزاءً من الوضع الدولي القائم. وبالفعل، وافقت روسيا على الشروط الألمانية وقبلت واحدةً من أصعب التسويات السلمية في التاريخ الحديث. لكن لماذا توافق قوة عظمى أن تتنازل بهذا القدر الكبير؟، ولماذا لم تسع لإيجاد بدائل لقبول الطلبات؟. يمكن تفهم الجدل داخل تدرج السلطة البولشيفية حول معاهدت برست- ليتوفسك من خلال نظريتنا العامة، وتوضح المناقشات الكثير من جوانب نموذجنا.

يمكن عرض الموقف السياسي والعسكري السابق على المعاهدة بإيجازٍ سريع. فلو نحينا ألمانيا جانباً، فربما لم تكن ثمة دولةٌ أكثر تأثراً بتجربة الحرب العالمية الأولى من روسيا. فبعد دخول الحرب تأييداً لصربيا في عام ١٩١٤م، قتل حوالي ١,٧ مليون جندي روسي في المعارك، وهذا العدد أكبرُ من نظيره لأي دولةٍ أخرى، فيما عدا ألمانيا التي فقدت ١,٨ مليون قتيل في القتال. كما أصيب خمسة ملايين جندي روسي آخرون بجروح. وبلغ عدد القتلى المدنيين حوالي مليونين، الأغلبية منهم كان نتيجةً للمرض والجوع[٢]. وفي مارس ١٩١٧م، تمت الإطاحة بالقيصر الروسي نيكولاس الثاني Tsar Nicholas II، وانتهت السلالة الحاكمة لأسرة رومانوف التي قادت روسيا منذ عام ١٦١٣م. وبحلول نوفمبر، فرض حزب البولشفيك الشيوعي درجةً معتدلةً من السيطرة، وبعد دمج وتعزيز السلطة في إطار حربٍ أهليةٍ دامية وطويلة، ظل في السلطة حتى عام ١٩٩١م.

وبعد الإطاحة بالقيصر، واجهت الحكومة المؤقتة بقيادة كيرنيسكي Kenesky موقفاً سياسياً صعباً للغاية على الصعيد الداخلي، وموقفاً عسكرياً يزداد سوءً بشكلٍ سريع، بسبب المجالس حديثةِ النشأةِ الخاصةِ بالعمالِ والجنود، أي الوحدات التنظيمية المسماة بالسوفيتات Soviet، والتي نازعت الحكومةَ على السلطة. ومع ذلك، قررت حكومة كيرنيسكي أن تلتزم بما رأت أنه يمثل التزاماتٍ دولية تجاه الحلفاء الغربيين وأن تستمر في جهود الحرب الروسية. حيث قامت بشن هجوم ناجح جزئياً ضد القوات الألمانية في يوليو ومع ذلك سرعان ما تحول ذلك الهجوم إلى هزيمةٍ منكرة.

وفي نفس الوقت قررت ألمانيا أن الحرب في الغرب لا يمكن الانتصار فيها دون عملية ضبط كبيرة للموقف العسكري على الجهة الشرقية. تبنت ألمانيا خطة "شليفن"Schlieffen المضادة. تلك الخطة التي استخدمت عام ١٩١٤م لبدءِ الحرب، كانت تهدف إلى تجنبِ الحربِ على جبهتين عن طريق هزيمة فرنسا أولاً ثم تحريك القوات

الألمانية إلى الحدود الروسية. وبحلول عام ١٩١٧م، تحققت مخاوف ألمانيا من الحرب على جهتين بالكامل. وحينئذٍ، قررت ألمانيا إخراج روسيا من الحرب. وإذا أمكن تطبيق ذلك سوف تستطيع ألمانيا أن تحرك أعداداً ضخمة من جنودها إلى الجهةِ الغربية، وأصبح تحقيق هذا هو الهدف العسكري الألماني الأكبر. وبعد أن صدت الهجوم الروسي في يوليو أصبح الجيش الألماني في وضع تأهبٍ لمهاجمة ريجا Riga، الأمر الذي تحقق في شهر سبتمبر، لإنزال الجنود في "إستونيا"، والذي بدأ في أكتوبر، ولتحقيق السيطرةِ على معظم إقليم لاتقيا. بدأت ألمانيا في الإعداد لتقدمٍ عام على طول الجبهة، وتوقعت أن يؤدي هذا التقدم إلى استسلام روسي.

لقد كان الموقف العسكري الروسي حرجاً. حيث كانت القدرةُ القتالية للجيش الروسي متدهورةً بشكل سيء منذ الثورة "البرجوازية" في مارس ١٩١٧م، وبشكلٍ أكثر دقة، منذ ثورة "البولشفيك" في نوفمبر. ومن الناحية الفعلية، تلاشى الجيش الروسي كقوةٍ قتاليةٍ بشكل كبير بعد ثورة نوفمبر، والتي كان لها تأييدٌ واسع بين الجنود على الجبهة[٣]. فقد أسرع الجنود إلى التصويت "على قدمٍ وساق" بعدما استحوذ البولشفيك على السلطة، وبينما تحرك لينين على الفور لمصادرة الأرض من أجل أن يعيد توزيعها على الفلاحين، كان الكثيرُ من هؤلاء الفلاحين حينئذٍ جنوداً في الجيش. كما عمل البولشيفيك أيضاً ضد الانضباط العسكري المتعارف عليه عن طريقة دعوة الجنود أن يتخالطوا مع الألمان الأمر الذي يعجل، كما كانوا يأملون، بالثورة العمالية في ألمانيا[٤].

وكان النظامُ الجديد يفتقد الرغبةَ السياسية في مواصلةِ الحرب. وإجمالاً، كان نظام القيصر هو المسؤول عن ربط روسيا بالقوى الغربية بشكلٍ مأساوي، واستمرت حكومة كيرنسكي البرجوازية غير الفعالة في انتهاج تلك السياسة المفلسة. ولم تكن الحكومة الجديدة لترتكب نفس الخطأ. ففي الثامن من نوفمبر، وهو اليوم التالي لاستحواذ البولشفيك على السلطة أعلن النظام الجديد عن نواياه فوراً بإنهاء حالةِ العداء مع الجيش الألماني وفتح المفاوضات لتحقيق "سلامٍ عادلٍ وديموقراطي"[٥]. وبهذا قصد البولشفيك ألا تشمل معاهدةُ السلامِ النهائية على أي "ملحقاتٍ" أو أعباء التعويضات عن الأضرار.

أعلن لينين وقفَ حالةِ العداءِ من جانبٍ واحدٍ في ٢٦ نوفمبر. وانتظر الألمان، بمزيجٍ واضحٍ من الارتباك والأمل[٦] من أجل كلمةٍ رسميةٍ من النظام فيما يتعلق بفتح مفاوضات الهدنة[٧]. وفي نهاية الشهر، وافق الألمان والروس على بدءِ المفاوضاتِ في الثاني من ديسمبر، وتمت الموافقة على شروط الهدنة بسرعة وتم التوقيع عليها في ١٥ ديسمبر. وكان من ا لمقرر أن تستمر الهدنةُ أربعةَ أسابيع، وأن يتم تمديدها تلقائياً إذا لم يعط من أي من الطرفين إنذاراً قبل نهايتها بأسبوع؛ وألا يتم تحريكٌ للجنود الألمان إلى الجبهة الغربية ما لم يكن قد تم إرسالهم، أو تم توجيه أوامر لهم بالفعل للتوجه، إلى هناك؛ كما سُمح بالاختلاط الخاضع للإشراف بين القوات الألمانية والروسية[٨]. وتضمنت الهدنة شرطاً لبدء محادثاتِ السلامِ النهائية فوراً. ويمكن ملاحظة أن اتفاقية الهدنة تلك كانت تعبر عن

إرادةِ جانبٍ واحد. فكما أشار آدم أولام Ulam "أنها اتفاقيةٌ بلا تنازلات لم تكلف الألمان شيئاً. فبسبب صياغتها يمكن الادعاء دائماً أن الجنود الذي أُرسلوا غرباً قد تم توجيه الأوامر لهم قبل التوقيع على الهدنة. وبخصوص مسألة الاختلاط كان الجنرال الألماني "ماكس هوفمان Hoffmann واثقاً، وهو محقٌ في هذا، من أن الاتصالات الخاضعة للرقابة بين المهيِّجين الروس والجنود الألمان لم تكن لتسبب أضراراً كثيرة"[٩].

وما أن استقرت الهدنة، وفي ٢٢ ديسمبر، شرع الجانبان في التفاوضِ على معاهدةِ سلامٍ من شأنها إنهاءُ الحربِ رسمياً. وقاد أدولف جوف Joffe وفد البولشفيك للتفاوض. لقد أوضح اختيار جوف لهذه المهمة أن القيادة الروسية كانت تعتقد أن التوصل إلى شروط سلامٍ نهائية مع الألمان سوف تكون مهمةً سهلةً نسبياً ويمكن إنجازها بسرعة. ذلك أنه على حين كان جوف عضواً مهماً في الحزب الشيوعي البولشفي، إلا أنه لم يكن عضواً في الدائرةِ المقربة لصنع القرار. كان الأمر يقتضي تواجد لينين والأعضاء الآخرين من نخبة الحزب في "بيتروجراد" حيث كان مطلوباً منهم الانتباه لحمايةِ الثورة. وتَشكَّل الجانبُ المقابل من مندوبي ألمانيا، والإمبراطورية النمسوية - المجرية، وتركيا وبلغاريا، مع قيام الألمان بدور الشريك الأكبر دون موارية. لقد أتاحت الهدنةُ للألمان أن يشرعوا في نقل القوات من الجبهة الروسية إلى الجبهة الغربية، وكانت شهور الشتاء تعني أن الجبهة سوف تكون هادئةً نسبياً في الغرب. وبناءً على ذلك، لم يكن الألمان في عجلةٍ شديدةٍ للتوصل إلى معاهدةِ السلام.

وعلى الرغم من أن التوصل إلى شروطِ الهدنة قد تم بشكلٍ سهل نسبياً، أصبح واضحاً للوهلة الأولى أن الموقف الألماني من شروط السلام أصعب بكثيرٍ مما توقعه الروس. حيث تضمنت الطلبات منح الاستقلال لبولندا الروسية ودول البلطيق. وبتبجح، وكطلب غير محدد بعد، أن يتم تحويل ممرات أوكرانيا إلى بولندا. فاجأت الطلبات المتشددة الروس حيث إنهار وبكى أحد المفاوضين الروس وهو ميخائيل بوكروفسكي Pokrovsky عند سماعها.

وفي أثناء وقت الراحة من المفاوضات، قرر الوفد البولشفي أن الأمر يتطلب أعلى مستوى من الاهتمام. ومن ثم، تمت إعادة تشكيل فريق التفاوض الروسي. وعند استئناف المفاوضات في التاسع من يناير عام ١٩١٨م، أصبح ليون تروتسكي Trotsky القائد الجديد للجانب الروسي. وكان تروتسكي طبعاً أحد العضوين الرئيسين للبولشفيك، والساعد الأيمن للينين. وهو الذي خدم كقائدٍ رئيس للحزب داخل روسيا قبل عودة لينين في أعقاب ثورة مارس. والحقيقة، أنه على حين أن لينين كان مهماً للغاية بالنسبة لوجود الحزب، إلا أنه لا يمكن تقريباً تخيل الثورة دون تروتسكي. ومن ثم، فإن إرسال تروتسكي حينئذٍ للمفاوضات بعيداً عن الأحداث اليومية في "بتروجراد" كان يعنى أن البولشفيك قد أدركوا أهمية مفاوضات السلام بالنسبة لمستقبل روسيا على المدى الطويل. وكان التسليم ببساطة وقبول الطلبات الألمانية الصعبة دون تقديم عروضٍ مضادة ذات مصداقية قد يعرض روسيا للخطر، حتى لو افترضنا بقاء الثورة البولشفية. وعلى الجانب الآخر، لم يكن لألمانيا فقط أفضليةٌ عسكريةٌ ساحقة، ولكنها أرادت

أن تحرك قواتها التي تواجه الروس إلى الجبهةِ الغربية، ومن ثم فقد كان لدى ألمانيا حافزٌ قوى لإنهاء المفاوضات بسرعة ويمكن أن نتوقع منهم اقتحام القضية . لم تكن المفاوضات لتمضي بسهولة.

كان على تروتسكي أن يوضح جدية الروس في المفاوضات على أمل أن وجوده قد يؤدي بالألمان إلى الاعتدال في طلباتهم. وكانت مهمته الأولى أن يؤجل الاتفاق. وكان هناك سببان لذلك:

**الأول**: هو اعتقاد تروتسكي أن ألمانيا والنمسا- المجر شغوفتان بالتوصل إلى معاهدة السلام لأسبابٍ عسكرية، وكلما طال أمد المفاوضات، كلما كانت الشروط في صالح روسيا بدرجةٍ أكبر مما تتوقع. واعتقد تروتسكي أن تلك الدول في حاجةٍ إلى الحصول على المواد الخام، خاصةً الحبوب، التي من الممكن أن يوفرها الروس[١٠]. كما اعتقد أن الاستمرار في الحرب في الغرب يقتضي سلاماً نهائياً في الشرق.

**والثاني**: كان الأمر الأكثر أهميةً بالنسبة لجميع البولشفيك يتعلق بالمعتقدات والآمال بأن "الثورة المنتظرة بشغف قد تنشب في ألمانيا قبل اتخاذ قرارٍ حرجٍ من قِبل الحكومةِ السوفيتية"[١١]. فقد قام الجنود والعمال الألمان بالمظاهرات في المدن الألمانيةِ الكبيرة وتوقع البولشفيك أن الثورة العمالية هي مسألة أيام أو أسابيع. وفي الواقع، أن تروتسكي قد تعلق بأملٍ وهو أنه سرعان ما يتلاشى الجيش الألماني ببساطة بينما يعود جنوده لألمانيا وأن الثورة سوف تؤدي لانهيارٍ تام لألمانيا وللإمبراطورية النمسوية-المجرية.

لم تكن خطط التأجيل ناجحةً بأي حال. ففي ١٨ يناير، زود الألمان الوفد الروسي بخريطةٍ تحتوي على تفاصيل للطلبات الألمانية. فقبل إلغاء حالة التعبئة للجيش الروسي سوف يظل الألمان في الأقاليم المحتلة. وبالتحديد، ومن الناحية الفعلية، "تركت المطالب الألمانية كل إقليم بولندا، ولتوانيا وروسيا البيضاء" تحت السيطرة الألمانية "وقسمت لاتفيا إلى إقليمين"[١٢]. وبعد رؤية التفاصيل الخاصة بالموقف الألماني، طلب تروتسكي، وقد "واجه ما يشبه الإنذار"[١٣]، أن تنفض المفاوضات لكي يتمكن من أخذ الطلبات إلى بيتروجراد ويتأتى للبولشفيك مناقشتها بشكلٍ كامل.

شهد الحزب الشيوعي البلشفي انقساماً عميقاً بخصوص قبول الشروط الألمانية. ويجعل انقسام الرأي هذه الحالة مفيدةً لأغراضنا. فقد أصبحت هناك ثلاثةُ مواقفٍ واضحةً وهي التي ظلت ثابتةً خلال النقاش.

**الموقف الأول**: خاص بالجناح الشيوعي اليساري، بقيادة نيكولاي بوخارين Bukharin. وكان الدافع وراء بوخارين هو التشاؤم بخصوص قدرة النظام على البقاء. (وقد كان هذا التشاؤم شائعاً بشكلٍ واسعٍ ويتجاوز الشيوعيين اليساريين)، بالإضافة إلى الاعتقاد في احتمال قيام الثورة في أوروبا (ولم يشاركه الكثيرون في هذا الاعتقاد). لم يعارض الشيوعيون اليساريون المعاهدة فحسب، ولكنهم كانوا أيضاً ضد فتح مفاوضات سلام مع ألمانيا[١٤]. اعتقد بوخارين أن الثورة الأوروبية وشيكةٌ وإنه بدونها لن يستطيع النظام البلشفي البقاء طويلاً: "فالثورةُ

الروسية سوف تنفذها الثورةُ العمالية العالمية أو سوف تهلك تحت ضربات رأس المال العالمي ... وكل شيءٍ متوقفٌ على انتصار الثورة العالمية من عدمه .. فخلاصنا من الثورة العالمية وحدها"[١٥]. ولكن كيف يتم تشجيع الثورةِ العالمية والتعجيل بها؟. كان ثمة طريقتان محتملتان متاحتين..

الأولى هي أن يطالب الشيوعيون اليساريون "بوقف التفاوض مع ألمانيا الإمبريالية، وإنشاء جيش ثوري من المتطوعين فوراً، والبدء في حرب دون هوادة ضد البرجوازية في العالم بأسره لأجل الاشتراكية العالمية[١٦].

والطريقة الثانية لتحقيق الثورة سوف تُستخدم إذا لم يتحقق النصر العسكري الروسي غير المحتمل: "كان بوخارين واثقاً أنه إذا ما تقدم الجيش الألماني إلى أي مدى أبعد داخل روسيا فإن ذلك سوف يشجع على تطور حركة العمال العالمية. وشجعه ظهور حركات إضراب في فيينا"[١٧]. ومن ثم فقد كان التوقيع على المعاهدةِ ليس فقط خيانةً للثورة ولكنه بمثابة دعوة إلى دمار النظام الجديد أيضاً.

**الموقف الثاني**: هو موقف تروتسكي ويمكن تلخيصه في شعار "اللا حرب واللا سلم" فقد وجد تروتسكي أن الشروط الألمانية لمعاهدة " برست ليتوفسك" لا يمكن قبولها، واقترح "أن يعلن الروس إنهاء الحرب وإنهاء حالة التعبئة في الجيش دون التوقيع على أي سلام... وأنه لن يستطيع الألمان الهجوم علينا بعد أن نعلن انتهاء الحرب.. وإذا ما هاجمونا، لن يكون موقفنا أسوأ مما نحن عليه الآن"[١٨]. ومثل بوخارين، توقع تروتسكي أن "الشعب العامل الألماني" سوف يجبر الجيش الألماني إما من خلال الثورة مباشرةً وإما عن طريق الضغط على الحكومةِ الألمانية لكي تتجنب توسيع نطاق الحرب: "فلن يجرؤ الألمان على التقدم نحو بيتروجراد، حيث سوف يسبب ذلك ثورةً في ألمانيا"[١٩]. وخلافاً لبوخارين، اعتقد تروتسكي أن النظام الجديد يمكنه البقاء حتى بدون ثورةٍ في أوروبا. وبينما اعتقد أن هذا الأمر غير محتمل، قرر أنه إذا اضطر الجيش الألماني للتقدم داخل روسيا، "فإننا سنكون مضطرين إلى التوقيع على السلام" الأمر الذي لن يكون أسوأ من الموافقة على شروط معاهدة برست ليتوفسك في الحال[٢٠]. ومن ثم فقد شعر تروتسكي أن عدم التوقيع على المعاهدة سوف يفيد الثورة الأوروبية، لأن الموافقة على المعاهدة كانت لتتيح للألمان الفرصة، على حد قوله، "أن يصرحوا ويعلنوا أننا عملاء لإنجلترا و{للرئيس وودرو ولسن Wilson"[٢١]}.

**الموقف الأخير**: هو الموقف الذي اتخذه لينين قائد الحزب. وقد كان لينين طبعاً أقوى عضوٍ في الحزب البلشفي لكنه كان لا يتصرف غالباً دون اتفاقٍ فيما بين أعضاء اللجنة المركزية، وكان لا يرغب في فرض موقفه في القضايا الهامة دون مناقشةٍ موسعة مع نخبة الحزب. (في الوقت الذي سُمح بالمناقشة في هذه القضية وغيرها، كان لينين يعتقد أنه طالما تقرر موقف الحزب، أصبح واجباً على كل الأعضاء الالتزام بذلك الموقف". وكان هذا هو مبدأ "المركزية الديمقراطية"). وجادل لينين بقوة في صالح قبول الشروط الألمانية دون تأخير. وببساطة،

لأن لينين كان يعتقد أنه لا يوجد بديل. وبالنسبة للينين، كانت فكرة بوخارين بالهجوم الثوري ضد الألمان تسلم بأن القدرة القتالية الروسية غير موجودة. فأي جنودٍ روس كان بوخارين يتصور أنه سوف يأخذهم لقتال الألمان؟ فالجيش الروسي كان آخذاً في التلاشي، وإذا ما قام بشن هجومٍ ضد الجيش الألماني المنتصر تماماً فسوف يؤدي به ذلك إلى التدمير الكامل. وعلاوةً على ذلك، فبينما وضع كلٌ من تروتسكي وبوخارين التأثير السياسي للعمال الألمان في حساباتهم، لم يتسرع لينين في تعليق آمالِ النظامَ عليهم؛ حيث رأى أدلةً قليلةً على أن الطبقة العمالية الأوروبية على وشك النهوض دعماً للثورة الروسية. وكان تأسيس بقاء الثورة البلشفية على توقعاتٍ عسكريةٍ وسياسيةٍ غير واقعية، هو أمر من قبيل السذاجة. وأما الدفع، كما فعل بوخارين، بأنه يتوجب على الثورة الروسية أن تكافح من أجل تحرير بولندا وليتوانيا والكورلاند Courland هو أمرٌ ضد الثورية: "فلا يوجد واحدٌ من أتباع ماركس يمكن أن ينكر أن فوائد الاشتراكية أعلى من فوائد الحق الوطني في تقرير المصير"[٢٢]. بيد أن لينين رأى التوقيع على معاهدة برست- ليتوفسك باعتبارها "مبادلة أرض من أجل غرفة إنعاش"، ومن أجل الوقت لتعزيز مكاسب الثورة. وبمجرد تأمين ثمار الثورة في روسيا، يمكن للبولشفيك أن يشغلوا أنفسهم بالطبقة العاملة الأوروبية. وحتى يحين هذا الوقت، فإن الواجب على البولشفيك حماية مكاسب الاشتراكية.

ولننتقل إلى تحليل هذه المواقف الثلاثة باستخدام نظرية السلعتين. يمكن التفريق بين المواقف الثلاثة على أساس بُعدين مرتبطين. القضية الأولى هي التي فصلت بين الأجنحة التي تعاملت مع التفضيل النسبي الذي يهدف إلى بقاء النظام الجديد أو إلى تعزيز الثورة العمالية في أوروبا، وخصوصاً في ألمانيا. ففي مصطلحات نظريتنا، تمس هذه المسألة قيمة الوضع القائم. وللتوضيح بشكلٍ مختلف، يمكن صياغة السؤال في ضوء خيار الحفاظ على الوضع القائم: أي ما مدى قوة خيار الحفاظ على النظام؟ والسؤال الثاني له علاقة بالمسار المتوقع للعمليات العسكرية على الجبهة إذا لم تُقبل معاهدة السلام. ويتعلق هذا السؤال بتقدير القوة الروسية، وبخاصة قدرتها العسكرية: فإذا احتاج الأمر إلى السعي للحفاظ على الثورة في ميدان المعركة، فماذا ستكون النتائج المحتملة؟. في نظريتنا تشكل قوةُ الدولة محدداً هاماً لتفضيل الدولة أيٍ من التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم: أي كلما كانت الدولة أقوى، وهلم جرا، كلما كان احتمال سعيها للتغيير أكبر. وبوضع القضيتين معاً، نستطيع أن نحدد التفضيلات النسبية للفاعلين لكلا الهدفين / السلعتين، ويمكننا توضيح فائدة منهجنا هذا.

ويمكن تلخيص الفروق بين المواقف الثلاثة بالرجوع إلى الشكل رقم (٤.١أ) و (٤.١ب).

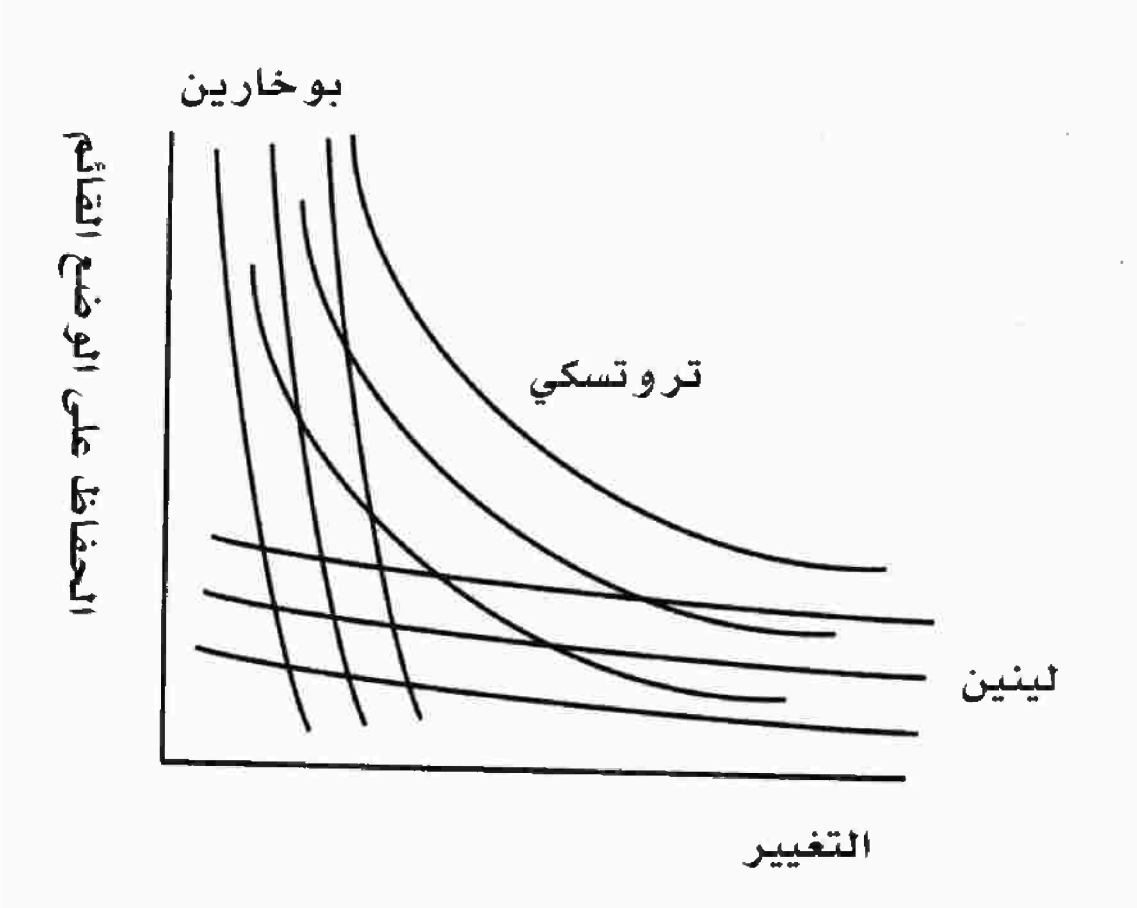


**الشكل رقم (١،٤أ). خطوط السواء المتماثلة للقادة البلاشفة.**

ويقدم الشكل رقم (٤.١أ) نماذج لخطوطٍ سواءٍ متماثلةٍ بشأن الحفاظِ على الوضع القائم أو التغيير لكلٍ من مواقف القادةِ الثلاثة. فبالنسبة لوضع الفاعل الذي يوصف بخطٍ بياني، فإن موقف الفاعل يكون متماثلاً بين أي نقطتين على كلٍ من هذه الخطوط. ويُوضِّح موقف بوخارين، المُبيَّن بخطوطٍ بيانيةٍ عمودية تقريباً، أنه بالفعل لم يُعط قيمةً للحفاظ على الوضع القائم؛ فلا زيادةَ في قدرة النظام على حماية الوضع الراهن تستحق التخلي عن أي تغيير. وكان بوخارين راغباً في أن يرى الثورة البلشفية وهي تموت بدلاً من أن يُضيع إمكانية المضي قدماً في سبيل الثورة الأوروبية[٢٣]. وعلى النقيض، تمسك لينين بقوةٍ بالأفضلية الرامية للحفاظ على الوضع القائم: أي وجوب الحفاظ على الوضعِ القائمِ حديثاً بأي ثمن، وكان عازماً على التخلي عن أي قدرةٍ لتغيير الموقف السياسي في أوروبا حمايةً للثورة. وتبدو الخطوط البيانية للينين أفقيةً تقريباً مما يعكس خيار الحفاظ على الوضع القائم. وأخيراً يبدو الموقف المعقد الخاص بتروتسكي حيث حاول تحقيق الحفاظ على الثورةِ بينما يدعم الحركة العمالية في أوروبا. وكان

المقصود بسياسة اللا حرب واللا سلم حماية النظام الجديد وتشجيع العمال الأوروبيين، عن طريق رفض التوقيع على المعاهدةِ مع ألمانيا، بالالتزام البلشفي إزاء الثورة. وبحسب نظريتنا، كشف موقف تروتسكي عن تفضيله لكلٍ من بديلي الحفاظ على الوضع القائم والتغيير، وقد انعكس هذا على الخط البياني المنحني الخاص به: بالنسبة لأي مزيج من الهدفين / السلعتين، وكان تروتسكي يرغب في التخلي عن بعض الحفاظ على الوضع القائم من أجل التغيير، أو العكس بالعكس، تبعاً للظروف.

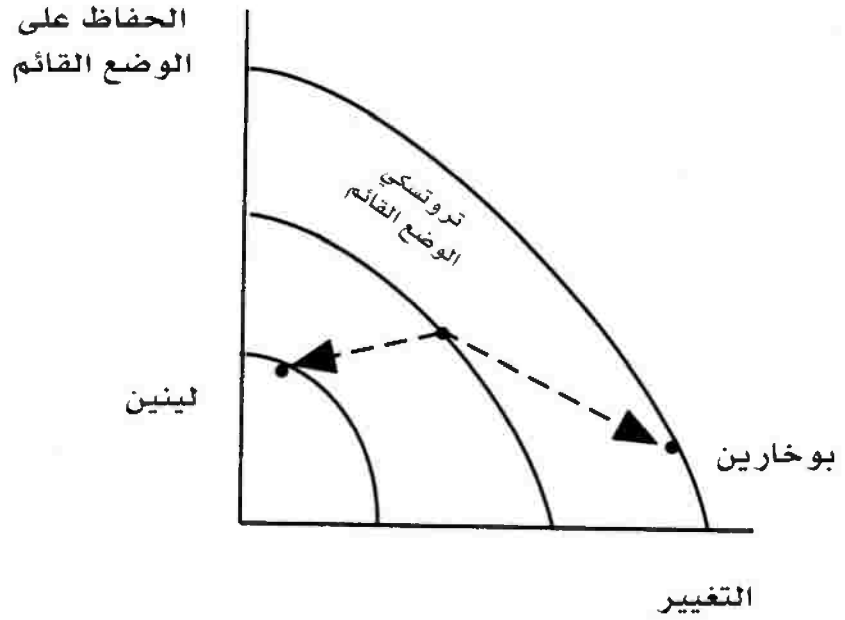


**الشكل رقم (١،٤ب). تقديرات منحنى حد إمكانياتِ الإنتاج.**

الفرق الثاني البارز بين المواقف الثلاثة له علاقةٌ بالقدرة العسكرية الروسية. ففي الشكل رقم (١،٤ب) نعرض ثلاثةً من منحنيات حدِّ إمكانياتِ الإنتاج، والتي تمثل قدر الحفاظ على الوضع القائم والتغيير اللذين يمكن للنظام السعي لتحقيقهما في حالة اختيارهما. ولتوضيح استخدام الشكل، نبدأ بموقف تروتسكي. اعتقد تروتسكي إنه إذا وقَّع الروس على معاهدة برست- ليتوفسك، يُحتمل ألا يشن الألمان هجومهم، ولكن إذا فعلوا ذلك، يستطيع الروس أن يوافقوا بسرعةٍ على شروط السلام الألمانية. وبعبارةٍ أخرى، اعتقد تروتسكي أن الوضع القائم يمكن الحفاظ عليه بالقوة المتاحة للنظام الجديد. ويمثل منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج المتوسط موقف تروتسكي فيما يخص القوة الروسية، كما أن الوضع القائم الذي يمكن الحفاظ عليه موجودٌ على تلك الحدود. اعتقد بوخارين أن

الروس أقوى مما اعتقد كلٌ من تروتسكي ولينين، حيث كان يرى أن الجيش الثوري الروسي يمكن أن يهزم الألمان؛ وهذا الاعتقاد واضح في حد الإنتاج الشمالي الشرقي. وتمشياً مع تفضيل بوخارين القوى للتغيير، يمكن تمثيل موقفه بتحركٍ مقترحٍ من الوضع القائم إلى أسفل وإلى اليمين (في اتجاه الجنوب الشرقي)، بما يوضح الاقتراح الذي يدفع إلى سعي النظام إلى مزيدٍ من التغيير بينما يتخلى عن الحفاظ على الوضع القائم. وأخيراً، يتضح موقف لينين في حد الإنتاج الداخلي والقائم على موقفه بأن الجيش الروسي لم يعد له وجودٌ كقوةٍ عسكريةٍ يُعتمد عليها؛ ومن ثم، فلن يستطيع الروس وقف التقدم الألماني. وإذا أخذنا في الاعتبار تفضيله للحفاظ على الوضع القائم على التغيير، فهذا يعني أن عرض لينين كان من أجل التحرك في اتجاه اليسار في الشكل رقم (٤,١ب)، الأمر الذي كان بمثابة محاولة لتعظيم الحفاظ على الوضع القائم بالتخلي عن كل الجهود في اتجاه التغيير.

ازدادت حرارةُ الجدال داخل القيادةِ بخصوص الرد الصحيح على شروطِ السلام الألمانية، ولكن خصوصياتِ هذا الجدال قد تتجاوز حدود مهمتنا الحالية. لقد تبنى البولشوفيك عرض تروتسكي القائل باللا حرب واللا سلم في الثاني والعشرين من يناير، بتعليماتٍ محددةٍ تقضي بتأخير التوقيع بأطول زمنٍ ممكن. وأخيراً بعد أحد عشر يوماً من التفاوض، أعلن تروتسكي في العاشر من فبراير الموقف البلشفي: "أن روسيا في الوقت الذي ترفض فيه التوقيع على معاهدة سلام، تعلن من جانبها أن حالة الحرب مع ألمانيا والنمسا-المجر وتركيا وبلغاريا قد انتهت"[٢٤] وهذه النهاية الغريبة للأمور تركت الألمان في حالةٍ من الارتباك وانشغلوا بمناقشاتٍ داخلية بخصوص كيفية تجاوز الأمر[٢٥]. وفي السابع عشر من فبراير تخلى الألمان عن الهدنةِ وأخبروا الروس بأنه سيتم استئناف العمليات العسكرية. ومن ثم، فقد عاود البولشيفيك مناقشاتِهم الداخلية على الفور. وبعد تهديد لينين بالاستقالة، قرروا التوقيع على معاهدة سلامٍ مع ألمانيا لإنهاء الحرب. وفي الثالث والعشرين من فبراير قدمت ألمانيا للروس طلباتها الجديدة، بل والأشد قسوة. وفي الثالث من مارس، وبعد المزيد من المناقشات قبل الروس الشروط الألمانية. وفي الصياغةِ النهائية لمعاهدة برست- ليتوفسك، أعطى الروس لألمانيا "ثلاثة أرباع الحديد والصلب الخاص بروسيا، و٢٦٪ من شبكة السكك الحديدية، و٢٦٪ من سكانها والكثير من الأراضي الخصبة للإمبراطورية"[٢٦]. وفيما يخص اهتماماتنا في هذه الواقعة، أوضح تقدم الألمان للبولشفيك أن تقدير كلٍ من تروتسكي وبوخارين للقوة الروسية كان خاطئاً بشكل محزن": وأن لينين وحده هو الذي رأى النور وسبر غور الموقف المروع لأغوار العجز شديدة الظلمة[٢٧]". وفي ضوء العجز الروسي عن اتباع السياسات الساعية لتحقيق التغيير، لم يكن هناك سوى خيارٌ واحد لكنه يدفع إلى تبني سياسات لينين التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم والموافقةِ على الشروطِ الألمانية. ولم يسمح ضعف النظام البلشفي بوجود أي بديلٍ آخر.

وننتقل الآن إلى توضيح كيفية تطبيق النظرية على سياسات التحالف. في هذه الحالة سوف تغير حكومةٌ

منتخبةٌ ديمقراطياً سياسةً مستمرةً لفترةٍ طويلة، في مثالٍ واضحٍ لاختيار سياسةٍ تنشد التغيير على سياسةٍ تسعى للحفاظ على الوضع القائم والتي ميزت العضوية في التحالف بشكل مثالي.

### نيوزلندا وحلف آنزوس Anzus

ينطوي قرار نيوزلندا في عام ١٩٨٥م، بأن يطلب من الولايات المتحدة التحقق من أن السفن الأمريكية التي تزور نيوزلندا لا تحمل أسلحةً نوويةً، على العديد من عناصر نظريتنا مجتمعةً. ويبدو القرارُ غريباً، لأن الولايات المتحدة كانت بشكلٍ واضحٍ غير سعيدة بالتصرف النيوزلندي المحبط إلى حدٍ بعيد، مفصحةً عن عدم رضاها. وفي أعقاب بعض المناقشات، والتهديدات، بين البلدين، قامت الولايات المتحدة بإلغاء الترتيبات الأمنية مع نيوزلندا، وبالأساس إخراج نيوزلندا من حلف آنزوس. ويبدو مثيراً هنا أن دولةً صغيرة قدمت مثل هذه الطلبات المتشددة (من المنظور الأمريكي على الأقل) إلى حليفٍ بالغ القوة إلى درجة دفعته إلى فض التحالف. وبما أنه قد مرت عدة سنواتٍ منذ حدوث تلك الواقعة دون إعادة تكوين التحالف، فإنه يبدو جلياً أن كلتي الدولتين كانت سعيدةً نسبياً بالترتيبات الجديدة. كان من الواضح أن نيوزلندا تفضل عدم وجود تحالفٍ بين الدولتين، وعدم وجود ضمانات أمنية أمريكية، فضلاً عن الانتماء لتحالفٍ يعمل وفقا "للقواعد القديمة". وتفضل الولايات المتحدة، على الجانب الآخر، إنهاء التحالف على أن يعمل وفق "قواعد جديدة". فكيف نشأ هذه الموقف؟ لقد مر المنظور الواقعي التقليدي بوقتٍ عصيبٍ لشرح هذا التحول في الأحداث. لكن نظريتنا العامة، تقدم كما نعتقد، شرحاً جيداً لهذه النتيجة الغريبة بتجميع عناصرَ متعددةٍ لنموذج وحقائق الموقف. ونود أن نوضح كيفية عمل النظرية في هذه الحالة عن طريق النظر بإيجازٍ إلى تأثيرات طبيعة التحالفات غير المتكافئة، وإدراك التهديد الدولي الآخذ في التناقص، والتفضيلات الوطنية المتغيرة.

سنبدأ بمناقشةِ طبيعة التحالفات. وطبقاً لنموذج السلعتين، يتم دخول التحالفات من قبل الدول التي قد ترغب في زيادةِ مقدارِ التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم المتضمنين في ملفات السياسة الخارجية[٢٨]. وتسعى الدولُ الصغيرة غالباً لتكوين تحالفاتٍ مع دولٍ أقوى لكي تكسب مقداراً أكبر من الحفاظِ على أوضاعِها من تلك الدول. وتتلقى الدولُ الأقوى في المقابل بعض الفوائد في شكل "تغيير" من الدولِ الصغيرة. وبمعنى آخر، "تضم التحالفاتُ دولاً ذات أهدافٍ متباينة"[٢٩]. وبشكلٍ عام، فإن التحالفات غير المتكافئة هي تلك التي يوجد بها دولةٌ أو (دولٌ) تكسب الحفاظ على الوضع القائم في مقابل التغيير. وفي التحالفاتِ التي تتكون من دولٍ ذات قدراتٍ مختلفة تحصل الدولةُ الأكبر على التغيير في مقابلِ توفير "الحفاظ على الوضع القائم" للدولةِ الأصغر[٣٠].

ويختلف هذا المدخل كثيراً عن نموذج تزايد القوة Power-accretion Model الذي يحافظ بالأساس على مقولةٍ

مؤداها أن التحالفات تتكون لزيادة الأمن أو القوة المتاحة للأعضاء[٣١]. وتتجلى إحدى الصعوبات الخاصة بنموذج تعاظم القوى في عجزه عن شرح رغبة دولةٍ قويةٍ في تكوين تحالف مع دولةٍ أضعف. وانطلاقاً من منظور القوة بشكله المحض، فلماذا، مثلاً، ترغب الولايات المتحدة في إقامة حلف الناتو NATO أو منظمة الدول الأمريكية OAS والاستمرار فيهما؟ وكيف تُعزِّز الأمن الأمريكي من خلال عضويتها في كلٍ من هذين الحلفين؟ ولنأخذ في الاعتبار، مثلاً، التحالف الأمريكي مع الدول الآسيوية من خلال حلف سياتو SEATO الميت حالياً. يمكن عموماً تفسير ذلك الحلف، الذي ضم أيضاً بريطانيا وفرنسا، بوصفه إشارةً إلى الالتزام العسكري تجاه حلفاء الولايات المتحدة أنه موجهٌ إلى الاتحاد السوفيتي وأعداء أمريكا الآخرين، وكان منوطاً به ردع العدوان على أولئك الحلفاء، أكثر من تعليق أي أمل في أن هؤلاء الحلفاء سيساهمون في الأمن الأمريكي مباشرةً[٣٢]. ويشرح نموذج تعاظم القوة ما تستفيده الدولة الأصغر والدول المهددة من التحالف، ولكن باستخدام النموذج، فإن الدافع الدقيق للولايات المتحدة يصعب تحديده. فإذا كان أمن الحلفاء (في جنوب شرق آسيا مثلاً) حيوياً للمصالح الأمريكية، فليس ثمة تحالفٌ ينبغي أن يكون ضرورياً للكشف عنه لأي عدوٍ محتمل. ومن ناحيةٍ أخرى، إذا كان المقصود بتكوين الحلف في حد ذاته زيادة الالتزام الأمريكي وزيادة احتمال الاستجابة الحمائية الأمريكية، فإن تكوين هذا الحلف سيُلزم الولايات المتحدة إذن باتخاذ إجراء قد يكون ضد مصالحها الحالية[٣٣]. وتتطلب تفسيراتُ هذا السلوك القائمة على الحساباتِ الأمنية منطقاً دائرياً في النهاية: فالولايات المتحدة تريد حماية حلفائها لأن عدم حمايتهم يضر بالمصداقية الأمريكية، وتلك المصداقية هي التي تجعل التحالف ذا مغزى في المقام الأول. وتسمح هذه المصداقية المتزايدة بتكوين التحالف، وفي نفس الوقت تحقيق الغرض من التحالف.

يشرح نموذجنا بسهولة دافع القوى العظمى التي تنضم إلى تحالفاتٍ غير متكافئة أفضل من الاقترابات الأكثر تركيزاً على القوة. والتحالفاتُ غير المتكافئة هي اتفاقياتٌ تكسِبُ دولةٌ من خلالها الحفاظ على الوضع القائم، بينما تستفيد دولةٌ أخرى من التغييرات في سياسات الدولة الأولى. وتفضل كل دولةٍ هذا الترتيب مقارنةً بنظيره حيث لا يوجد فيه تحالفٌ على الإطلاق، وسوف يستمر هذا الترتيب طالما ظل هذا واقعاً. فبمجرد أن تجد دولةٌ إن تكاليف هذه الترتيبات مرتفعةً مقارنةً بالفوائد فسوف ينتهي التحالف. وبالنسبة لدولةٍ صغيرة قد يعني هذا أن قيمة الحفاظ على الوضع القائم التي تحصل عليها من التحالف لا تساوي ثمن التغيير في سياساتها. فسوف تسعى هذه الدولةُ الصغيرة إلى إعادة بناء ترتيباتها مع الدولةِ الأكبر لكي تزيد من الحفاظ على الوضع القائم أو تقلل من التغيير الذي تتخلى عنه. وإذا كان مستوى التهديد الناتج عن النظام الدولي مرتفعاً، فسوف تختار الدولةُ المسارَ الأول؛ وإذا كان التهديدُ منخفضاً فمن المحتمل أن تختار المسارَ الثاني. ومهمتنا الآن أن نرى كيفية تطبيق هذه الفكرة العامة على تحالفاتِ نيوزلندا، وبخاصة، كيفية وصف تعاملاتها مع الولايات المتحدة.

بدايةً، تقدم الترتيباتُ الأمنيةُ لنيوزلندا مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة أمثلةً ممتازةً للتحالفاتِ غير المتكافئة. فلم تخدم تحالفاتُ بريطانيا ولا الولايات المتحدة مع نيوزلندا مصالحهما الأمنية، ومع ذلك استفادت كلتا القوتين العظميين من هذه الترتيبات. ففي الحالتين، تخلت نيوزلندا عن التغيير في مقابل الحفاظ على الوضع القائم. فقيمة الحفاظ على الوضع القائم التي توفرها بريطانيا انخفضت حيث انتقل الصراع الأوروبي من المسرح الآسيوي منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعداً؛ وقلت قيمة الحفاظ على الوضع القائم التي توفرها الولايات المتحدة حيث انخفض التهديد السوفيتي الشيوعي لنيوزلندا بعد انتهاء حرب فيتنام. وأخيراً، في عام ١٩٨٥م استنتجت نيوزلندا أن استمرار مشاركتها في حلف آنزوس ANZUS يكلفها الكثير وأن الحفاظ على الوضع القائم الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة لا يساوي تكلفة السياساتِ المطلوبةِ منها. فنحن نتتبع طبيعة مشاركة نيوزلندا في التحالف مع كلتي الدولتين لتوضيح ذلك.

حصلت نيوزلندا على "الحفاظ على الوضع القائم" في معاملاتها الأمنية مع بريطانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر فصاعداً وذلك في مقابل التغيير. وبالتحديد، عندما تلقت نيوزلندا "تعهداتٍ من البحرية الملكية بحمايتها من تهديداتٍ مفترضةٍ من فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة، وتتمثل في التسليح المعقول والدعم اللوجيستي(*) والتدريبي"[٣٤]. وفي المقابل، تم توجيه صادرات نيوزلندا بشكلٍ مباشرٍ وحصري تقريباً إلى بريطانيا، وفي أوائل القرن العشرين دعمت نيوزلندا العروض البريطانية الخاصة بمجلس الدومنيون البريطاني British Dominion.[٣٥] ونستطيع أن نرى أن كلتي الدولتين قد استفادت من التحالف مع نيوزلندا، فقد حصلت نيوزلندا على حفاظٍ أكبر وحصلت بريطانيا على التغيير. ومن خلال إنشاء حلف آنزوس عام ١٩٥١م تكوَّن حلفٌ غيرُ متكافئٍ مماثل أفاد كلاً من الولايات المتحدة ونيوزلندا، على الرغم من أن فوائده لنيوزلندا في البداية كانت لا يعتد بها من قِبل البعض. ففي عام ١٩٥١م شعر رئيس الوزراء النيوزلندي سيدني هولاند Holland أن الولايات المتحدة تحصل على النصيبِ الأكبر في هذا الترتيب الجديد، حيث أصبح، وبدرجةٍ عالية، من غير المحتمل حدوث غزوٍ لأستراليا أو نيوزلندا من قبل السوفيت. ومع ذلك وفر التحالف الجديد مع الولايات المتحدة بعض الفوائد الأمنية لنيوزلندا. وفي المقابل، تبنت هذه الأخيرة بعض السياساتِ التي كانت ترغب فيها الولايات المتحدة. فبعد الحرب العالمية الثانية، مثلاً، اشتركت نيوزلندا، وأستراليا، في الشؤون العسكرية الآسيوية المتضمنةِ في التخطيطِ الخاص بالكومنولث البريطاني في الملايو عام ١٩٤٨م، والقتال في الحرب الكورية، والمشاركة العسكرية في الملايو عام ١٩٥٥م، وفي بروناي، لصد العدوان الإندونيسي عام ١٩٥٥م، والعمل أثناء حرب فيتنام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استخدم الأمريكيون حلف آنزوس لإقناع استراليا ونيوزلندا بالموافقة على الشروط الليبرالية في معاهدة السلام مع اليابان[٣٦]. وبدأ انخفاض دعم نيوزلندا لحلف آنزوس في أواسط السبعينيات من القرن العشرين عندما قادت حركه شعبية ضد

الأسلحة النووية إلى حملةٍ موسعة داخل نيوزلندا تهدف إلى إقناع السلطات المحلية بإعلان مناطقهم كمناطق خالية من الأسلحة النووية[٣٧]. ثم "تحول الانتباه الشعبي إلى حدٍ ما عن الاختبارات النووية الفرنسية تحت الأرض إلى السفن الحربية المزودة بأسلحة نووية إلى موانئ نيوزلندا"[٣٨]. وتزايدت المعارضةُ الشعبية لتلك الزيارات من عام ١٩٧٨م إلى عام ١٩٨٥م. وتبنى العديد من الأحزاب الصغيرة المواقفَ المناهضةَ للأسلحة النووية بشدة. فقد اتخذ "حزب القيم"، و"حزب الضمان الاجتماعي"، و"حزب نيوزلندا"، وجميعها أحزابٌ صغيرةٌ نسبياً، مواقفَ متشددةً ضد الأسلحة النووية. وأخذ حزب المعارضة الأكبر، وهو "حزب العمل"، بزمام القيادة في تمثيل تلك الرؤى على المستوى القومي، على الرغم من أن موقفه كان أكثر اعتدالاً من الجماعاتِ الأخرى المناهضةِ للأسلحةِ النووية. أما "الحزب الوطني" الحاكم فقد قبل زيارة السفن الحربية النووية وأراد الحفاظ على ترتيبات تحالف آنزوس القائمة، هذا بالرغم من أن الحزب قد فضل، على الأقل خلال عام ١٩٨٠م، تحقيقَ "موقفٍ أكثر استقلالاً مع حلف آنزوس"[٣٩]. وقبيل انتخابات يوليو ١٩٨٤م، "عبر دافيد لانج، زعيم حزب العمل ثانيةً عن نيته في استبعاد كافة أنظمة الأسلحة النووية من نيوزلندا... و أشار إلى أنه سوف يسعى إلى إقناع القوى النووية باحترام رغبات شعوب المحيط الهادي للحفاظ على منطقة الباسيفيك خالية من الأسلحة النووية".[٤٠] وفي الانتخابات، "فازت الأحزاب المناهضة للأسلحة النووية بـ ٦٤٪ من الأصوات، مع استحواذ حزب العمل ولانج على مكتب رئيس الوزراء.[٤١] وهكذا أصبح المسرح مهيأً لمواجهةٍ بين نيوزلندا والولايات المتحدة.

وقد سعت الحكومةُ الجديدة إلى إعادة تفسير اتفاقية آنزوس بما يسمح لنيوزلندا أن تطلب من الولايات المتحدة ضماناً بأن السفن التي تزور نيوزلندا لا تحمل أي أسلحةٍ نووية. وكان هذا الموقف ضد سياسة البحرية الأمريكية وجوهرها "لا نؤكد ولا ننكر" وجود أسلحة نووية على أي قطعةٍ بحريةٍ محددة. وكان قيام البحرية بهذا الأمر، بشكلٍ حقيقي، يعني أنها لن تتصل فقط بنيوزلندا ولكن بأعدائها أيضاً الذين تحمل سفنهم ذلك النوع من الأسلحة. ولم تكن البحريةُ الأمريكية راغبةً في فعل شيءٍ من هذا القبيل. كما دفعت الولايات المتحدة بأن قبول طلب نيوزلندا سوف يشجع حلفاء آخرين على أن يطلبوا من البحرية أن تتبنى نفس السياسة تجاههم. فإذا طبقت الولاياتُ المتحدةُ سياسة "عدم وجود أسلحةٍ نووية" على نيوزلندا، ألن تتبعها أستراليا؟ والفلبين؟ واليابان؟. وبكل وضوح، فقد شعرت الولايات المتحدة أنها لا يمكن أن تقبل موقف نيوزلندا ببساطة دون بعض التعديلات الهامة.

وربما كان رئيس الوزراء النيوزلندي "لانج" يفضل أن يسري مفعول السياسة الجديدة داخل آنزوس ؛ ذلك أنه لم يكن راغباً في قيام الولايات المتحدة بحل الحلف. وبمصطلحات نموذجنا، نقول إن لانج أراد أن يفوز بقدرٍ من التغيير بينما يحافظ على نفس الدرجة من الحفاظ على الوضع القائم التي تتلقاها نيوزلندا من الأمريكيين. وقد أشارت الولايات المتحدة، على أي حال، في مناسباتٍ متعددة أن هذا الأمر غير ممكن: أي أن الوضع الراهن لم

يكن ليسمح بوجود هذه الطلبات الرامية لإيجاد ترتيبات جديدة. فقبل انتخابات نيوزلندا بيومين، على سبيل المثال، زار اثنان من أعضاء مجلس النواب الأمريكي وهما ستيفن سولارز وجويل برتشارد Solarz and Pritchard العاصمة النيوزلندية ولنجتن. وكان كلاهما قد خدم في اللجنة الفرعية لمجلس الشؤون الخارجية الخاصة بشرق آسيا والمحيط الهادي، حيث كان سولارز يشغل منصب رئيس اللجنة. وكان مضمون رسالتهما "أنه بوسع الولايات المتحدة فرض ... عقوبات تجارية ... إذا أصر السيد لانج على سياسة حزبه"[٤٢]. كما وصف اجتماع مجلس حلف آنزوس، بعد يومين فقط من الانتخابات، السماح بدخول سفن أو طائرات الحلفاء الموانئ والمجالات الجوية للدول الأعضاء باعتباره "أمراً جوهرياً لاستمرار فاعلية التحالف"[٤٣]. وقال وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتزSchultz، في مؤتمرٍ صحفي بعد الاجتماع، أنه لا حاجةَ لإعادة التفاوض بخصوص آنزوس وأعرب عن تعجبه بشكلٍ صريح قائلاً "أي تحالف هذا إذا لم تستطع القوى العسكرية لدول التحالف أن تكون على صلةٍ ببعضها بعضاً؟"[٤٤]. وهكذا، فإن الموقف الأمريكي كان واضحاً: أي أنه ليس ثمة تعهدات بخصوص الوضع النووي لزيارة السفن الحربية الأمريكية.

وصل الموقف إلى الذروة في يناير عام ١٩٨٥م عندما طلبت الولايات المتحدة رسمياً أن تسمح نيوزلندا بزيارة السفينة الأمريكية "بوكانان" USS Buchanan، وهي سفينةٌ قادرةٌ على حمل أسلحة نووية. ولم يقل الأمريكيون أن هذه السفينة كانت تحمل أسلحةً نووية وما كانوا أيضاً ليقولوا عكس ذلك. ورفضت حكومة لانج هذا الأمر وعرضت، بدلاً لذلك، استقبال سفينةً حربيةً بديلة لا تكون لديها القدرة على حمل أسلحةٍ نووية[٤٥].

تبنت الولايات المتحدة بعد هذا الرفض عدداً من السياسات من شأنها توضيح استيائها من موقف نيوزلندا. حيث قامت على الفور بإلغاء تدريبٍ عسكريٍ مشترك مخطط له سلفاً، وسحبت دعوةً لمشاركة القوات النيوزلندية في تدريبٍ في كوريا، كما فتحت جلساتِ استماعٍ مفتوحةٍ في الكونجرس لمناقشة تعليق التزامات الدفاع الأمريكية نحو نيوزلندا، وقطع زيارة كبير موظفي وزارة الدفاع الأمريكية، وكذلك إنهاء تدريب الموظفين النيوزلنديين في الولايات المتحدة، وأوقفت تقديم المعلومات الاستخباراتية السرية[٤٦]. وعلى الرغم من إشارات الاستياء الأمريكية هذه، تمسكت نيوزلندا بسياستها بعدم السماح للسفن التي لديها القدرة على حمل أسلحة نووية بزيارة موانيها. وفي أغسطس ١٩٨٦م ألغت الولايات المتحدة وعدها بتوفير الأمن لنيوزلندا.

تسعى تصرفات نيوزلندا، من منظور نظريتنا، لتحقيق التغيير. فقد غيرت نيوزلندا الوضع القائم، واستبدلت، بشكلٍ مؤثر، التغيير بالحفاظ على الوضع القائم الذي يتوفر لها من خلال حلف آنزوس. تقترح نظريتنا أنه في دولة ديمقراطيةٍ برلمانية، تحدث تغييرات السياسة مع التغيير في الحكومة، كما هو الحال هنا. فانتخابات ١٩٨٤م التي نتج عنها تولي حزب العمل للسلطة، كانت، بطبيعة الحال، خطيرةً على الأحداثِ التالية. وعلاوةً على ذلك،

فإن أحد دوافع السعي لهذا التغيير عندما قامت به، هو تناقص التهديد السوفيتي لسيادة نيوزلندا. فمنذ البداية، نرى أن الدخول في تحالفٍ مع الولايات المتحدة، من جانب نيوزلندا، كان هدفه ضمان أمنها ضد أي حدثٍ غير متوقع ألا وهو الهجوم عليها. حيث أدى انخفاض التهديد السوفيتي، والشقاقات بين الصين وفيتنام، وتودد الغرب المستمر إزاء الصين، إلى تقليل القيمة التي تضعها نيوزلندا على الضمان الأمني الأمريكي. ولما كانت نظريتنا تتنبأ بأن المستوى المدرك للتهديد في النظام الدولي يؤثر على التفضيل النسبي للحفاظ على الوضع القائم والتغيير؛ وفي هذه الحالة، كان التهديد الدولي آخذاً في التناقص، فقد أدى الأمر إلى انحدار قيمة الحفاظ على الوضع القائم الذي تحصل عليه نيوزلندا من آنزوس، وزيادة التفضيل النسبي للتغيير. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن سياسة إدارة ريجان للمواجهة مع الاتحاد السوفيتي لم تكن تحظى بالشعبية في نيوزلندا، وكان للتأييد المستمر للإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة تكلفةٌ سياسيةٌ متزايدة. فقد كانت تكلفة الإذعان المتواصل للسياسة الأمريكية مانعة. وقد أتاح المزيج من التغيير في الحكومة، وانخفاض التهديد المدرك، الظروف التي قامت نيوزلندا من خلالها باتخاذ الإجراءات التي أدت إلى نهاية تحالفها مع الولايات المتحدة.

ونقوم من خلال حالتنا الأخيرة بتطبيق نموذجنا على النمط العام للسياسة الخارجية لدولةٍ معينة. فبدلاً من أن ننظر إلى قراراتٍ محددة، نريد أن نرى كيف أن الرؤى المشتقة من نموذجنا تسمح لنا بفهم سلوك السياسة الخارجية لدولة بشكل عام. ومن ثم، نقوم بتطبيق نموذجنا على جمهورية الصين الشعبية.

## سياسة الصين الخارجية منذ عام ١٩٤٩م

تُعتبر الصين واحدةً من الدول الجذابة والتي تغري بالدراسة، فكثيرٌ ممن يدرسون السياسة الخارجية ويمارسونها، والذين يدرسون هذه الدولة، ينطلقون من فرضية أن المجتمع والتاريخ والثقافة والفلسفة الصينية قد خلقت مزيجاً فريداً من العوامل التي تتطلب معرفةً وفهماً كاملين لتاريخ الصين وشعبها قبل التمكن من تحقيق أي فهم حقيقي لهذه الدولة[٤٧]. وهم على صوابٍ بالتأكيد: فالصين فريدةٌ بالفعل. لكن على المرء أن يبذل كثيراً من الجهد ليستنتج أنه ليس ثمة نظرياتٌ عامة، مشتقةٌ من دراسة مناطق أخرى في العالم، في أي وقت، يمكن أن تخبرنا بأي شيء بشأن الصين أو أية دولة أخرى.

وفي مجال تخصصنا، نشترك غالباً في التسليم بأن المراحل التاريخية الفريدة تنطوي مع ذلك على أشياءٍ عامة تجمعها بمراحل أخرى وأنه من الممكن لنا أن نتعلم أشياءً عامة من دراسة شيءٍ محدد. وعلى سبيل المثال، تبدو المراجع الأكاديمية لثيوسيديدس Thucydides، الذي وصف وحلل حروب البلوبونيز في الفترة من عام ٤٣١ حتى عام ٤٠٣ قبل الميلاد، ذات طبيعةٍ عامة. لذا نعتقد بصراحة أن سلوك دول المدينة اليونانية مرتبطٌ بسلوك الدول

الحديثة. وعلى حين أن الكثير من جوانب الحياة في اليونان القديمة كان مختلفاً بشكلٍ أساسي عن حياتنا الحديثة، فإنه توجد سماتٌ مشتركة تجعل الدروس المستمدة من دراسة دول المدينة اليونانية متصلةً بعصرنا. ويمكن تقديم مثالٍ آخر، ألا وهو مشروع بحثي جدير بالاحترام، تم بقيادة كلوديو شيوفي ريفيللا Cioffi-Revilla في جامعة جورج ماسون George Mason، والذي يدرس سلوك الصراع لأمراء الحرب الصينيين في الفترة من عام ٧٢٠ حتى ٧٠٠ قبل الميلاد[٤٨]. ويتمثل الافتراض الخاص بهذا المشروع، والذي نتفق معه، في أن أفعال الولايات الصينية المتحاربة يمكن استخدامها لاختبار بعض النظريات التي تم تطويرها لتفسير سلوك العلاقات الدولية المعاصرة. ونؤكد ثانيةً أن نقطة البداية لهذا البحث تتجلى في حقيقة أنه مهما كانت درجة تفرد خصائص الأماكن والعصور التاريخية المختلفة، فإن ثمة عواملَ عامةً تربط بينها.

وما نريد القيام به في هذا القسم هو، من الناحية اللفظية، العمل بطريقة عكسية: فعلاوةً على التوصل إلى تعميماتٍ أو نظرياتٍ كبرى من خلال دراسة مكانٍ وزمانٍ محددين، فإننا نريد تطبيق نظريتنا العامة على دولةٍ بعينها. وبما أن نظريتنا لا تنطوي إلا على قيودٍ ضئيلة للغاية، فينبغي أن نكون قادرين على القيام بذلك.

ولتحليل السلوك الدولي للصين، نركز هنا على ثلاثةِ مكوناتٍ للسياسةِ الخارجية:

١- التورط في الصراعات.

٢- المشاركة في التحالفات.

٣- المعونات الخارجية.

وكل واحدٍ من هذه المكونات يمثل أحد جوانب السياسة الخارجية للدولة التي يتم تعريفها ومناقشتها بشكلٍ موسع. وسوف نلقي نظرةً في البداية على تورط الصين في الصراع الدولي.

من خلال رؤيتنا للعلاقات الدولية، يبدو دور المبادرة بإثارة صراعٍ عسكري أمراً بسيطاً: حيث تبادر الدول بإثارة الصراع العسكري في محاولةٍ لتغيير الوضع القائم. فالمبادرةُ بإثارة الصراع العسكري هو سلوكٌ ينشد التغيير.[٤٩] ولكي نكون متأكدين من ذلك، فإن الدول الساعية للتغيير لديها سلسلةٌ من الاختيارات السياسية الأخرى المتاحة. لكن احتمال المبادرة بإثارة الصراع تكون أكبر في الدول الأكثر دافعيةً لتغيير الوضع القائم في الاتجاه الذي تفضله، على وجه التحديد في الدولِ القويةِ نسبياً والمتناميةِ في القوة، فمنذ أن أصبحت الصين دولةً قويةً نسبياً، بدأنا نتوقع مبادرتها بإثارة صراع عندما تأخذ قدرتها في التنامي. وقد أخضعنا هذا التوقع للتحليل. ولقد استخدمنا قاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية، التي تقوم بتسجيل كل التهديدات، واستعراضات، أو استخدامات، القوى العسكرية من جانب دولةٍ ضد دولةٍ أخرى[٥٠]. ونركز بالطبع على النزاعات والتي كانت الصين طرفاً فيها خلال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٢م ( وهو آخر عام أكملنا فيه بيانات الصراعات). فقد كانت الصين طرفاً في ١١٨ صراعاً عسكرياً، ولكي نحيط بمدى القوة النسبية للصين، استخدمنا قياسين، كليهما مشتقٌ من مشروع متلازمات الحرب المستخدم على نطاقٍ واسع. ويتعلق الأول بمدى مساهمة الصين في الإنتاج الاقتصادي العالمي، مقيساً بمزيج من إنتاج

الحديد والصلب واستهلاك الطاقة[٥١]. ونحن نستخدم هذا القياس لأن التنامي الحديث في قدرة الصين (وتناقصه الملحوظ) يكون أكثر وضوحاً لقادتها السياسيين في المجال الاقتصادي، ونحاول هنا أن نتوافق مع إدراك هؤلاء القادة. ويتنبأ نموذجنا بأنه كلما تزايدت قدرة الدولة، بادرت بإثارة نزاعات عسكرية أكثر في محاولةٍ منها لتغيير الوضع القائم، وتزيد العلاقة بزيادة القوة. وبعبارةٍ أخرى، ويزداد هذا الانحدار بشكل طردي. وينصب تركيزنا هنا على تحليل اشتراك الصين في النزاعات الدولية لنرى ما إذا كانت التوقعات العامة لنموذجنا يمكن تأكيدها أم لا. ففي هذا التحليل، يتمثل المتغير التابع في عدد المرات التي بادرت فيها الصين في سنةٍ محددة باستخدام القوة ضد دولة أخرى. ولأن هذا المتغير قابلٌ للعد، فإننا نستخدم معامل انحدار بويسون Poisson. كما نستخدم ثلاثة متغيراتٍ شارحة:

١- نصيب الصين في الاقتصاد العالمي.

٢- التغيير في هذا النصيب من سنةٍ ما إلى سنةٍ تالية.

٣- المتغير التفاعلي الذي تم تكوينه نتيجة ضرب المتغيرين الأول والثاني.

ونتائج هذا التحليل معروضةٌ في الجدول رقم (٤،١).

**الجدول رقم (٤،١). تأثير العوامل الاقتصادية على احتمال المبادرة بإثارة الصراعات العسكرية الصين في الفترة ١٩٥٢-١٩٩٢م.**

| | **الأخطاء المعيارية المصححة** |
|---|---|
| نصيب الصين من الإنتاج الاقتصادي العالمي | -٠,٣٧٣*** |
| | (٠,٠٩٠) |
| التغيير في نصيب الصين من الإنتاج الاقتصادي العالمي | -١,٤٥* |
| | (٠,٧٧٠) |
| تفاعل النصيب والتغيير في النصيب | ٠,٤٦٢** |
| | (٠,١٩٣) |
| ثابت | ١,٦٧*** |
| | (٠,٣٠١) |
| لوغ- احتمال النموذج الكامل | -٥٨,٨٠ |
| لوغ- احتمال النموذج العدمي Null | -٦٧,٦٧ |
| كا$^{٢}$ | ٢١,٣٣ |
| المعنوية | ٠,٠٠٠٠ |
| ن | ٤٣ |
| المتغير التابع | المبادرة بإثارة نزاع عسكري |
| مستويات المعنوية أحادية الذيل المسجلة | (***p<0.01، **p<0.05، *p<0.10) |
| الأخطاء المعيارية بين الأقواس | |

وتوضح النتائج أن المتغيرات الثلاثة المستقلة لها تأثيراتٌ واضحة على احتمال مبادرة الصين باستخدام القوة ضد دولةٍ أخرى. ونلاحظ أن حجم مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي له تأثيرٌ سلبي على احتمال مبادرتها بإثارة نزاعاتٍ عسكرية، كما تنطوي التغيرات التي تطرأ على هذا النصيب على نفس الأثر.

وعلى أي حال، فإن المعامل الإيجابي للمتغير التفاعلي له تأثيرٌ قوي على الاحتمال المتوقع بشأن المبادرة بإثارة الصراع، فمن هنا نجد أنه كلما زاد نصيب الصين في الاقتصاد العالمي، كلما تزايد احتمال مبادرتها بإثارة الصراع مع دولٍ أخرى.

ويمكننا استخدام هذه النتائج، المشتقة من تطبيق نظريتنا العامة، لعمل بعض التنبؤات حول مستقبل مشاركة الصين في نزاعٍ ما. ولتوضيح تأثير نمو الاقتصاد الصيني على احتمال مبادرة الصين بإثارة صراع دولي في سنةٍ محددة، فقد قمنا بإنشاء خمسة مواقف افتراضية. وتقدم هذه البدائل الخمسة معدلات نموٍ ممكنة ومختلفة للاقتصادين الصيني والعالمي.

**الجدول رقم (٤،٢). خمسة مواقف افتراضية لنمو الاقتصاد الصيني وأثره على احتمال المبادرة بإثارة الصراع.**

| النمو في الاقتصاد الصيني | النمو في الاقتصاد العالمي | احتمال عدم المبادرة بإثارة صراعات | احتمال المبادرة بإثارة صراع واحد | احتمال المبادرة بإثارة أكثر من صراع |
|---|---|---|---|---|
| ٪٩,٨٦ | ٪٣,٦ | ٠~ | ٠,٠٠١ | ٠,٩٩٩ |
| ٪١٥,٠ | ٪٣,٠ | ٠~ | ٠~ | ١,٠~ |
| ٪٦,٠ | ٪٣,٠ | ٠,٨٢ | ٠,١٧ | ٠,٠١ |
| ٪٣,٠ | ٪٣,٠ | ٠,٩٨ | ٠,٠٢ | ٠~ |
| ٠,٠ | ٪٣,٠ | ٠,٩٩ | ٠,٠١~ | ٠~ |

**في الافتراض الأول**، ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل ٩,٨٦٪ بينا يزيد الاقتصاد العالمي بمعدل ٣,٦٪. ويمثل كلا الرقمين المتوسط لسنوات ١٩٩٤-١٩٩٨م، طبقاً لصندوق النقد الدولي ١٩٩٨م. وكما يوضح الجدول رقم (٤,٢)، أنه في ظل معدلات النمو المذكورة، يوجد احتمال كبير (تقريباً ١,٠) بأن الصين سوف تبادر بإثارة أكثر من نزاعٍ في العام. وتعرض الحالات الأربع الأخرى نمو الاقتصاد الصيني بمعدلاتٍ مختلفة، بينما ينمو الاقتصاد العالمي

بمعدل ٣٪. وهنا فاحتمال المبادرة بإثارة نزاعٍ واحدٍ على الأقل يزداد بسرعة بمجرد أن ينمو الاقتصاد الصيني بمعدلٍ أعلى من معدل نمو الاقتصاد العالمي، كما أن احتمال مبادرة الصين بإثارة أكثر من نزاعٍ سيكون أكبر بمجرد أن ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل أكثر من ٦٪.

ويشير تطبيق نموذجنا على الصين إلى أن تزايد الاحتمال بإثارة الصين لصراعاتٍ عسكريةٍ مع دولٍ أخرى يستوجب استمرار نمو اقتصادها بمعدل أسرع من الاقتصاد العالمي. وربما تتصاعد بعض هذه الصراعات، بينما يحتمل أن يكون معظمها في مستوى منخفضٍ نسبياً من العداء. ولا نرى احتمالاً واضحاً، على سبيل المثال، بأن تبادر الصين بإثارةِ حربٍ كبرى في المستقبل القريب. لكن في نفس الوقت يمكن أن نتنبأ بأن الصين سوف تبذل جهوداً أكبر لتغيير الوضع القائم في الاتجاه الذي تريده، وسوف تقوم بذلك من خلال ممارسة التهديد أو باستخدام القوة العسكرية. فإذا ما تباطأ نمو اقتصادُ الصين ليبلغ قدراً من قبيل ٥٪ في العام أو أقل، يمكن أن نتوقع، في المقابل، ظهور الصين كدولةٍ غير حاسمةٍ نسبياً، على الأقل فيما يتعلق باستباق الصراع الدولي.

وتمثل عضويةُ التحالف المجال الثاني الذي نقوم بدراسته من مجالات السياسة الخارجية الصينية. فكما رأينا في قصتنا بشأن تعاملات نيوزلندا مع الولايات المتحدة، فإن الدول تنضم وتظل في التحالفات لكي تحظى إما بالحفاظِ على الوضع القائم وإما بالتغيير بكفاءةٍ أكثر مما لو كانت بدون هذا التحالف. ويفترض نموذجنا أن الدول القوية، وبخاصةٍ التي تكتسب المزيد من القوة، يُحتمل أن تقوم بتكوين تحالفاتٍ غير متكافئة أكثر مع دول أصغر. وتستطيع الدول الأقوى، من خلال قيامِها بذلك، أن تحظى بتحقيق التغيير. وخلال الحرب الباردة، كانت السياسةُ الخارجيةُ للصين متميزةً بالنسبة لحلفائِها الرسميين المحدودين للغاية. فقد كانت الصين موقعةً على ميثاقِ دفاعٍ مشتركٍ مع كوريا الشمالية منذ عام ١٩٦١م، ومواثيقَ حيادٍ ثنائية مع غينيا وأفغانستان وبورما (جميعها عام ١٩٦٠م)، ومع غانا منذ عام ١٩٦١م، ومع تنزانيا منذ ١٩٦٥م، ومع اليابان منذ ١٩٧٨م. وكما كان، بالطبع، ثمة ميثاقٌ للدفاع المشترك بين الاتحاد السوفيتي والصين في الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٦١م. وبعد الحربِ الباردة، وقعَّت الصين على ميثاقي عدم اعتداءٍ مع منغوليا وأوكرانيا، في عام ١٩٩٤م.

ويقرر أحد المعاني الضمنية المباشرة لنموذجنا أن الصين سوف تستمر في محاولةِ تشكيل المزيد من التحالفات غير المتكافئةِ مع دولٍ أصغر بينما تتنامى قوتها. لقد توقعنا بالفعل توسيع روابط تحالف الصين منذ عدة سنوات[٥٢]. ونعرض هنا بعضاً مما كتبناه حينئذ.

*"يمثل أي تحالفٍ مرصودٍ ترتيباً مفضلاً بشكلٍ مشتركٍ مقارنةً بحالةِ عدم وجود تحالف. فالصين، كما يقترح نموذجنا، تكسب التغيير من خلال تكوين تحالفٍ غير متكافئ، ويتوجب عليها*

*توفير "الحفاظ على الوضع القائم" لشريكِها الجديد، وينبغي أن يكون هذا الشريكُ راغباً في أن يسمح بممارسة النفوذ الصيني على سياساته الداخلية و/أو الخارجية. وسوف يتطلب ذلك أحد التغييرين التاليين في الموقف.*

***الأول**: أن تكون طلباتُ الصين بشأن الحليف الجديد متواضعةً بما يكفي لقبول التحالف من قبل الحليفِ الجديد. وسوف يعني ذلك بالأساس أن الصين لن تقدم طلباتٍ تهدف لتغييراتٍ أساسيةٍ في البناءِ الاقتصادي والسياسي لحليفِها الجديد. فالطلباتُ الأصغر والأقل تشدداً يحتمل قبولُها بدرجةٍ أكبر.*

***الثاني**: قد يصبح الموقفُ الدولي أكثر تهديداً لأحد حلفاءِ الصين المحتملين، ومن ثم يصبح تحالفه مع جمهورية الصين الشعبية ذا قيمةٍ بالنسبة له.*

*وحتى تتحقق واحدةٌ من هاتين الحالتين، فإن دخول الصين في تحالفاتٍ جديدة غير محتمل الحدوث.*[٥٣]"

منذ أن كتبنا تلك الفقرة، كونت الصين تحالفاتٍ في شكلِ مواثيق عدم اعتداء مع قيرغيزستان في يونيو ٢٠٠٢م، ومع قازاقستان في ديسمبر ٢٠٠٢م[٥٤]. وتنسجم كلٌ من الأمثلة السابقة مع توقعاتِنا تماماً. ففي كل حالة، حققت الصينُ تغييراً متواضعاً في السياسة: حيث قبلت كلٌ من قيرغيزستان وقازاقستان الموقف الدائم للصين بأنه "لا توجد إلا صينٌ واحدة وأن تايوان هي جزءٌ من الصين." لكن ماذا تلقت الدول الأصغر في المقابل؟ ...

**أولاً**: أنه في كلا التحالفين وعد كلُ جانبٍ بعدم تقديم مطالباتٍ إقليميةٍ بشأن الآخر، وهو أمر له قيمته لكل من قيرغيزستان وقازاقستان، حيث تسعى الدولتان إلى تحديد وترسيم حدودهما مع الدول المجاورة في أعقابِ انهيارِ الاتحاد السوفيتي.

**ثانياً**: سمح الوعد الصيني بعدم استخدام القوة ضد قيرغيزستان وقازاقستان لكلتا الدولتين بالسعي لتحقيق أهدافٍ أخرى لسياستيهما الخارجية بشكل أكثر وضوحاً[٥٥].

وتحديداً يوجد خلافٌ حدودي حالي بين قيرغيزستان وأوزبكستان، وآخر مع طاجيكستان، والتأييد الصيني، أو على الأقل الوعود بعدم الاعتداء، ستعود بالفائدة على الصين. إذ تمتلك قازاقستان أكبر احتياطيات بترولٍ في منطقة بحر قزوين ( حوالي ثلثي الإنتاج اليومي الحالي في المنطقة). ومن المتوقع أن تتعقد علاقات قازاقستان مع جيرانها، روسيا، وتركمانستان، وأذربيجان بصفة خاصة، بسبب حالة الشك بخصوص السيطرة على الثرواتِ في قاعِ بحرِ قزوين، وحقولِ البترولِ المشتركة، وخطوط الأنابيب، والقضايا البيئية الناتجة عن ذلك. وهكذا، فإن الدعم السياسي الصيني في علاقاتِها مع تلك الدول يستحق بوضوحٍ الثمن الصغير المتعلق بتبني الموقف الصيني بشأن تايوان.

وبينما يستمر تنامي قدرة الصين، نتوقع أنها ستسعى لاكتساب حلفاءٍ جدد. ويمكن لنموذج السلعتين أن

يرصد تأثيراتِ الروابط الجديدة على كلٍ من الصين وحلفائها الجدد. ولشرحِ هذه الآثارِ المتوقعة، نأخذ في الاعتبار تشعب التحالفاتِ الثنائية الصينية المفترضة مع باكستان ولاوس. ويمكن أن نتنبأ تحديداً بآثار تكوين تحالفٍ جديد على سلوك الصراع الخاص بالصين وعلى إنفاقها العسكري[٥٦]. وفي صياغتنا لهذه التنبؤات نفترض أن قدرات لاوس وباكستان الحالية هي تقريباً ما كانت عليه عام ١٩٩٢م، وهو العام الأخير الذي توافرت لدينا بياناتٌ كاملةٌ عنهما، ونَّدعي أن أياً من الدولتين لم تشهد زيادةً ملموسة في قدرتها؛ ونفترض أن قوةَ الصينِ آخذةٌ في التنامي بمعدل ٦٪ سنوياً تقريباً[٥٧]. وفي ظلِ هذه الفروض التي قدمناها بخصوص التحالفات الثنائية الصينية مع باكستان ولاوس، إذا تحققت هذه التحالفات أو أخرى مشابهة، سوف يزداد احتمالُ مبادرةِ جمهورية الصين الشعبية بإثارةِ نزاع دولي بما يزيد بقليلٍ عن الثلث. وعلاوةً على ذلك، سوف تزداد احتمالاتُ مبادرة أيٌ من هاتين الدولتين بإثارة نزاع بحوالي ٢٠ ٪.

يلي ذلك تقديرُنا لآثارِ التحالفاتِ الجديدة على إنفاق الصين الدفاعي. وببساطة، وكما سنبين في الفصل السابع، يوضح نموذجنا أن الانضمامَ إلى تحالفاتٍ جديدةٍ مع حلفاءٍ أضعف له أثرٌ على زيادةِ إنفاق الدولة على الدفاع. (إنفاقُ الدولةِ الأضعف يزدادُ أكثر من إنفاقِ الدولةِ الأقوى في حالةِ تساوى الأشياء الأخرى) فقد ازداد الإنفاقُ العسكري الصيني بمعدلٍ متوسط أقل بقليل من ٢,٨٪ سنوياً من عام ١٩٩١م حتى عام ١٩٩٥م، وفقاً لبيانات تقريرِ النفقاتِ العسكريةِ الدولية ومبيعاتِ الأسلحة لعام ١٩٩٦م. فإذا انضمت الصينُ لتحالفٍ جديد، نتوقع أن يزدادَ الإنفاقُ العسكري الصيني بحوالي ٧,١٪ سنوياً على مدارِ الأعوامِ الخمسةِ التالية، ومؤدياً إلى زيادةٍ إجماليةٍ قدرها ٤١٪ خلال هذه السنوات[٥٨]. وطبقاً للاستنتاجات الإمبيريقية العامة لنموذجنا، يُحتمل أن يُرى ذلك الإنفاق على نطاقٍ واسع في المجالات الكثيفة لرأس المال في المؤسسةِ العسكريةِ مثل القوات البحرية العاملة في المياه العميقة. وسوف تنتج عن ذلك قدرةٌ أكبر على إرسال القواتِ إلى أماكن بعيدة.

وتأتي المعونة الأجنبية باعتبارها المجال الأخير الذي نقوم بدراسته في السياسةِ الخارجيةِ للصين. ففي نموذجنا للسياسةِ للخارجية، تعطي الدول المعونةَ الخارجيةَ لكي تستخلص امتيازاتٍ من الدولةِ التي تتلقاها[٥٩]. فالمعونةُ الخارجية قد تخدم، تبعاً للظروف، حفاظاً على الوضع القائم أو غاياتٍ تنشد التغيير. ولكن بشكلٍ عام تُمنح المعونةُ لتغييرِ سياساتٍ في الدولة المتلقية. وبالفعل، فإن المعونةَ الأجنبية هي أحدى أكثر السياساتِ الهادفةِ للتغييرِ فعاليةً لدى دولةٍ ما. ولذلك، يرى نموذجُنا أن الدولَ الأكبر تمنح المعونةَ أكثر من الدولِ الأضعف، ويكون منحُ المعونةِ بدرجةٍ أكبر من قِبل الدولِ الكبيرةِ المتزايدةِ في القوة. فعندما نطبق نموذجنا على الصين، قد نتوقع أن نرى تزايداً مثيراً في المعونةِ الخارجيةِ الصينية كلما تحسن موقفها الاقتصادي. ولكن ليست هذه القضية على أي حال.

لقد أجرينا سلسلةً من التحليلاتِ الإحصائيةِ للأسبابِ السياسيةِ والاقتصاديةِ للتغيراتِ في المعونةِ الخارجيةِ الصينية منذ عام ١٩٥٦م حتى عام ١٩٨٧م، وهو العام الأخير الذي تتوافر فيه بياناتٌ موثوقةٌ بشأن المعونة. وبإيجاز، لم نجد علاقةً إحصائيةً بين التغييرات في المعونةِ الصينية وأي عواملَ اقتصاديةٍ أو سياسيةٍ من تلك التي درجنا عادةً على الربطِ بينها وبين منحِ المعونةِ الخارجية. وبدلاً من أن تكونَ المعونةُ الخارجيةُ الصينيةُ معرفةً ومحددةً على نطاقٍ واسعٍ بعواملَ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ بنيوية، يمكنُ القولُ أنها تمثلُ أحدَ جوانبِ السياسةِ الخارجيةِ التي تتأثرُ بشدةٍ باعتباراتٍ سياسية والتي يمكن التعاملُ معها ببساطة[٦٠]. وتوجد جماعاتُ مصالحٍ داخليةٌ قليلة تدفع في اتجاهِ استمرارِ وزيادةِ المعونةِ الخارجية، هذا على حين يتمتع فاعلون مؤسسيون آخرون، لاسيما جيش التحرير الشعبي، بنفوذٍ سياسيٍ قوي. وعموماً، لم تصل المعوناتُ الصينيةُ إلى مستوياتٍ مرتفعةٍ جداً، بما يشير إلى أن فاعليتها لم تكن كبيرةً للغاية.

لكن هذه ليست نهاية قصتنا. حيث يمكن تطبيقُ نظريتنا العامة على ظاهرةِ قابليةِ بدائل السياسةِ الخارجية للإحلالِ. وبالأساس، وكما سنناقش بعمقٍ أكبر في الفصلِ السابع، فإنه عندما تسعى دولةٌ إلى أحد هدفينا/ سلعتينا، التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم، يتأتى لها مجموعةٌ من السياساتِ القادرة على تحقيق ذلك بشكل أفضل مقارنةً بمجموعةٍ أخرى. فعندما تسعى دولةٌ إلى هدف/ سلعةٍ معينة، التغيير مثلاً، بالتأكيدِ المتزايد على سياسةٍ واحدةٍ كالمعونةِ الخارجية، تتوقع أن نشهد انخفاضاً لاحقاً في التأكيدِ على سياسةٍ أخرى تُستخدم عادةً في الحصولِ على نفس الهدف/ السلعة. ومع ذلك، نتوقع تأثيراً طفيفاً على سياساتٍ هي الأفضل في الحصولِ على الهدف/ السلعة الأخرى. وقد طبقنا هذه التوقعات العامة ووجدنا أن التحليلاتِ تدعُمها إلى حدٍ بعيد[٦١]. ومن ثم، يبدو أن بعضَ السياساتِ يمكن إحلالُها محل بعضها بعضاً، في حين أن البعض الآخر من السياسات لا ينطبق عليه ذلك.

يحدد نموذجنا سياستين تتسمان بالكفاءةِ النسبية في السعي لتحقيق التغيير وهما المعونة الخارجية والمبادرة بإثارة صراع. وقد نظرنا في هاتين السياستين لتحديد ما إذا كان التغير في التركيز على المعونة الخارجية مرتبطاً بالتورطِ في صراع. قمنا بتطبيق المربعات الصغرى العادية[٦٢] على معادلةٍ كان المتغير التابع فيها هو التغييرُ في المعونةِ الخارجيةِ الصينية من عامٍ إلى عام تالٍ، مقيساً بملايين الدولاراتِ الأمريكية. واستخدمنا متغيرين مستقلين:

**الأول**: يقيس التغير في نصيب الصين من الاقتصاد العالمي؛

**الثاني**: عبارة عن متغير تصوري dummy بسيط يقرر ما إذا كانت الصين متورطةً في نزاعٍ دولي عسكري في عامٍ محدد.

والنتائج موضحة في الجدول رقم (٤,٣).

**الجدول رقم (٤،٣). تأثيرات التورط في نزاعٍ على التغييرات في المعونة الخارجية.**

| | |
|---|---|
| التغير في نصيب الصين من الإنتاج الاقتصادي العالمي | - ٤,٣٢ |
| | (٣٤,٧٠) |
| هل شاركت الصين في نزاع دولي؟ (نعم =١ ؛ لا=٠) | - ٧٠١,٠٠*** |
| | (١٤٣,٥٥) |
| ثابت | ٦٨٠,٦١*** |
| | (١٤٢,٣٧) |
| الارتباط $R^2$ | ٠,٤٤٦ |
| اختبار F | ١٢,٠٦ |
| المعنوية | ٠,٠٠٠١ |
| ن | ٣٧ |
| المتغير التابع | التغير السنوي في المعونة الخارجية |
| مستويات المعنوية ثنائية الذيل المسجلة | *p<0.10، **p<0.05، ***p<0.01 |
| الأخطاء المعيارية بين الأقواس | |

وكما يبين الجدول، فقد كان للتورط في نزاعٍ دولي تأثيرٌ قوي وذو دلالة على المعونةِ الخارجيةِ الصينية. ففي الأعوام التي تورطت فيها جمهوريةُ الصين الشعبية في صراعٍ عسكري، كانت مخصصاتُ المعونةِ الأجنبيةِ تقل بمبلغ سبعمائة مليون دولار أمريكي عن الأعوامِ التي لم تكن فيها متورطةً في نزاعات. ولدينا دليلٌ قوى على أن التورطَ في صراعٍ والمعونةَ الخارجية هي سياساتٌ يمكن إحلال بعضها ببعض. إذ تتسم كل منهما بالكفاءة في إنتاجِ التغيير. وعندما يركز صانعو القرار الصينيون على الصراع، فإنه يتم تخصيصُ مواردَ أقلَ للمعونة؛ وعندما يغيبُ الصراع، يتم تخصيص مواردَ أكبر للمعونة[٦٣].

وباختصار، لا يتأثر تخصيصُ المعونةِ الخارجيةِ بشكلٍ مباشر بالتغييراتِ في صحةِ الاقتصاد الصيني، ولا بأي عواملَ كبيرةٍ أخرى. ولكن بدلاً من ذلك وجدنا، بما يتوافق مع نظريتِنا الخاصة بقابلية السياسة الخارجية للإحلال،

أنه يوجد تبادلٌ مباشرٌ ومهم وواسعُ النطاق بين تورط الصين في صراعٍ ومخصصاتِ المعونةِ الخارجية.

وتجدرُ الإشارةُ بالتحديد إلى نتيجةٍ واحدةٍ شيقة لتطبيق نموذج السلعتين الخاص بالسياسةِ الخارجية على تقييم السياسةِ الخارجيةِ الصينية إذ استنتجنا أنه " منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، انخرط الصينيون في سلوكياتِ سياسةٍ خارجيةٍ أقل سعياً إلى التغيير إلى حدٍ بعيد أكثر مما كان للمرء أن يتوقع في ضوء مستوى قدراتهم. فقد بادروا بإثارة نزاعاتٍ عسكريةٍ قليلة، وكونوا تحالفاتٍ قليلةٍ مع دولٍ أصغر، وقدموا معوناتٍ خارجيةٍ قليلة، وقدرتهم على نقلِ القواتِ إلى أماكنَ بعيدة تظلُ متخلفةً قياساً بدولٍ أخرى كانت في نفسِ موقفها فيما يخص القدرة. ويتسق الدليلُ الذي لدينا مع الاستنتاجِ القائل بأن الصين، على الأقل منذ عام ١٩٨٠م، كانت تسعى للحفاظِ على الوضع القائم بشكلٍ ملحوظ، إذا ما أخذنا قدراتها بعين الاعتبار. ولا يعني هذا أنهم لم يسعوا لأي تغيير أو أن قدر التغيير المنشود غير مرتبطٍ بالزيادة في القدرات. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن التأكد تماماً أن ذلك الوضع سوف يستمر في المستقبل، وخصوصاً عندما تمر الصينُ بتغييراتٍ في القيادة.

لا يبدو تفرد الصينيين مفاجئاً للخبراء، ولكن من الشيق أن نلاحظ أن أنماط سلوكهم مازالت متسقةً مع النموذجِ العام على الرغم من ذلك التفرد. والواقع أن النظرية التي نقدمها توفر طريقةً شديدةَ البخل لتشخيص صفاتهم الفريدة. فإذا فرضنا أن نمط التفضيلات بشأن التغيير والحفاظ على الوضع القائم يعني، بأي حال، أننا نستطيع أن نستنتج أن الصينيين لا يمثلون التهديد المهم للاستقرار العالمي الذي يخشاه الكثيرون. فالصينيون يهدفون إلى الحفاظِ على الوضعِ القائم وسوف يدافعون عن مصالحهم ولكن من غير المحتمل أنهم يسعون إلى عددٍ كبيرٍ من التغييرات الدولية. فإذا تأملنا مثالاً محدداً (ونحن نسجل أن هذا يتجاوز نطاق ما أخبرنا به النموذج)، فلن نتوقع أن يحاول الصينيون فرض إعادة دمج تايوان مع الأراضي الصينية. ومع ذلك، فإذا ما بدا أن ثمة جهداً يُبذل لتغيير وضع تايوان بطريقةٍ معاكسةٍ لرغبات الوطن الأم (الاستقلال على سبيل المثال)، لتوقعنا منهم ردَ فعلٍ واضح. وبإيجاز، إذا عاملت الولايات المتحدة، أو أي دولةٍ أخرى، الصينيين على أنهم أعداء، فسوف يكونوا على الأرجح أعداء، ولكن هذا العداء ليس نتيجةٍ حتميةٍ للتفضيلاتِ الصينية.

## الخاتمة.....

لقد طبقنا نموذجنا في هذا الفصلِ على ثلاثِ حالات. ولم يكن مقصوداً اختبار النظرية من خلالِ تلك التطبيقات. وبدلاً من ذلك، كان هدفنا أن نوضح أن النظريةَ العامة هي تلك التي تتسم بالعمومية فعلاً. ويمكن استخدامها لشرح الكثيرِ من السلوكياتِ المختلفة. فيمكن باستخدام النظريةِ تحليلُ قراراتٍ معينة بنفس كفاءةِ تحليلِ أنماطٍ عامةٍ من السلوك. فلقد نظرنا إلى عملين من الصعب أو من المستحيل تفسيرُهما باستخدامِ نظرياتِ السلوكِ

الدولي المألوفة. ذلك أن تسليم الدولةِ القويةِ لمساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي ولقطاعاتٍ من سكانها وقدرتها الصناعية في الوقت الذي لم تهزم فيه عسكرياً بشكلٍ كامل هو أمرٌ تجده النظريةُ الواقعيةُ عصياً على التفسير. وأن إلحاح دولةٍ صغيرةٍ متحالفةٍ مع دولةٍ أخرى أقوى في مطالبها إلى حدٍ يجعلُ الدولةَ القوية تقومُ بحلِ التحالف يبدو أمراً محيراً. ونعتقد أن نظرية السلعتين أدت وظيفةً معقولةً بتقديمها طرقاً لفهمِ كلٍ من هاتين الحالتين. وفي تحليلِ السياسةِ الخارجيةِ للصين، أوضحنا أن النموذجَ يمكن تطبيقه على دولةٍ بعينها، وأنه يمكن التوصلُ إلى نتائجَ شيقةٍ بهذا الشأن.

وفي الفصول التالية سوف نلتزم نهجاً مختلفاً. فسوف ننتقلُ في الفصلِ الخامس لعرضٍ رياضي لنظريتنا، لجعلِ الافتراضاتِ ومنطقِ النظريةِ أكثرَ وضوحاً. ثم نختبرُ بعضَ الفروضِ التي قدمناها في الفصل الثاني، حيث تتركز جهودنا للإجابةِ على سؤالين أساسيين. وفي الفصل السادس سوف ننظرُ إلى أثرِ العواملِ البيئيةِ على سياساتٍ خارجيةٍ فردية.(*) وفي ذلك الفصل وفي الفصل السابع، ندرس بشكلٍ كاملٍ مضامين نظريةِ السلعتين فيما يتعلق بقابلية السياسة الخارجية للإحلال. بمعنى أننا سوف ننظرُ إلى العلاقاتِ بين سياساتٍ متنوعةٍ لكي نرى كيف تؤثرُ على بعضها بعضاً. وسوف نوضحُ أن نظريةَ السلعتين ليست مفيدةً في شرحِ السياساتِ الفرديةِ فقط، ولكنها تشرحُ أيضاً كيف أن رغبةَ الدولِ في بناءِ مجموعةٍ من سياساتِها الأكثر تفضيلاً يساعدنا في شرحِ العلاقاتِ بين تلك السياسات.

## الهوامش

(١) لم تجر روسيا تعديلاتٍ على تقويمها الذي تمت صياغته في الغرب في العصور الوسطى. وبحلول عام ١٩١٧م كان التاريخ الروسي متأخراً عن التاريخ الغربي بثلاثة عشر يوماً. وقد تبنى النظام الجديد سريعاً التقويم الغربي، التواريخ كما نعرضها هي تواريخ تبعاً للتقويم الغربي.

(٢) Melvin Small, and J. David Singer; *A Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980,* (Beverly Hills, CA: Sage, 1982). - Michael Clodfelter; *Warfare and Armed Contlicts: A Statistical Reference*, (London, McFarland, Vol. 2, 1992).

(*) ألفريد فون شليفين Schlieffen هو رئيس أركان القوات الألمانية في مطلع القرن العشرين والذي وضع خطةً إستراتيجيةً شاملةً للانتصار على الجبهتين الفرنسية في الغرب والروسية في الشرق. (المترجم) انظر:
.wikipedia.org/wiki/Schlieffen_Planhttp://en -

(٣) في انتخابات الجمعية التأسيسية، التي تمت في ٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩١٧م حصل البولشفيك على ٦٣٪ من أصوات جنود أسطول البلطيق، و٥٦٪ من أصوات جنود الجبهة الشمالية، و٦٧٪ من أصوات الجبهة الغربية. وفي الأجزاء الجنوبية من الجبهة، التي أبعدت عن بيتروجراد petrogard، كان التأييد للبولشفيك أقل حيث وصل فقط إلى ١٥٪ في الجبهة الرومانية. انظر:
Hough, and Merle Fainsod; *How the Soviet Union* is *Governed* Cambridge, (MA, Harvard University Press,1979), PP. 71-72. - Jerry F.

(٤) Adam.Ulam; *Expansion and Coexistence*. New York: Praeger, 2nd Ed., 1974), P. 56.

(٥) — John W. Wheeler-Bennett; *Brest-Litovsk:* me *Forgotten Peace,* (London, Macmillan, 1963), PP. 67-70.

(٦) قام الألمان بمرافقة لينين إلى روسيا في ربيع ١٩١٧م على أمل أن تؤدي سياساته إلى انسحاب روسيا من الحرب. انظر بصفة خاصة:
- Richard Pipes; *The Formation of the Soviet Union,* (Cambridge, Cambridge University Press, 1954). And:
- Wheeler-Bennet; Op. Cit.

(٧) Ibid; PP. 77-83.

(٨) Ibid; PP. 88-90.

(٩) Ulam, Op. Cit.

(١٠) .Wheeler-Bennett; Op. Cit., PP. 142-44

(١١) E. H. Carr; *The Bolshevik Revolution,* (New York, Macmillan, Vol. 3, 1953), , P. 31.

- وربما كان تكتيك التأخير الذي اتبعه تروتسكي مدفوعاً باهتمامه بشأن الجمعية التأسيسية، التي تم الترتيب لانعقادها في بيتروجراد في ١٨ يناير والتي قام لينين بحلها في الحال. انظر:
- Adam Ulam; Op. Cit., P. 62.

- ولقد أراد تروتسكي عدم التوصل إلى معاهدة سلام حتى تتم تسوية الصعوبات الخاصة بالجمعية.

(١٢) .Carr; Op. Cit., PP. 31-32

(١٣) Ibid; P. 32.

(١٤) . James D White; *The Russian Revolution, 1917-1921: A Short History,* (London: Edward Arnold., 1994), P. 179

(١٥) مقتبس من: .- Cohen; (1980, P. 66)

(١٦) .White; Op. Cit., P. 179

(١٧) Ibid; P. 167, see also:

- Stephen Cohen; *Bukharin and the Bolshevik Revolution,* (Oxford, Oxford University Press, 1980), P. 66.
- Beryl Williams; *The Russian Revolution, 1917-1921,* (New York, Basil Blackwell, 1987), P. 55. And:
- H. E. Goemans; *War and Punishment: The Causes of War Termination and the First World War,* (Princeton, Princeton University Press, .2000), PP. 252-258

(١٨) .Wheeler-Bennet, Op. Cit., P. 185

(١٩) .Ibid; P. 226

(٢٠) .Ibid; PP. 1963, 188

(٢١) .Ibid; PP, P.185

(٢٢) Ariadna Tyrkova-Williams; *From Liberty to Brest-Litovsk,* (London, Macmillan,1919), P. 476.

(٢٣) في فبراير ١٩١٨م، قدمت القوى الغربية لروسيا العون لوقف تقدم الجيش الألماني. وقد أراد بوخارين رفض هذا العون مجادلاً بأنه "لا يمكن مطلقاً قبول قيام{البولشفيك} بأي تسويةٍ من أي نوع مع الإمبريالية؛ وأن قبول العون من الحلفاء كان بمثابة الخيانة لمبادئهم الثورية شأنه شأن التفاوض مع الألمان". انظر:
- Wheeler-Bennett; Op. Cit., P. 254.

(٢٤) Carr; *The Bolshevik Revolution* Op. Cit., P. 38.

(٢٥) طبقاً لكار Carr، كان هناك ثمة تأييد، خصوصاً بين المدنيين الألمان، لقبول الموقف الروسي. وكان النمساويون معارضين لإعادة استئناف الأعمال الهجومية ضد روسيا، وكان القبول السريع المتضمن في معادلة تروتسكي يتيح لألمانيا أن تحرك قواتها فوراً نحو الجبهة الغربية. لكن القيادات الأكثر تقليديةً كانت هي الغالبة، وتم التعامل مع موقف تروتسكي على أي حالٍ باعتباره نهايةً للهدنة.

(٢٦) .Williams; Op. Cit., P. 56

(٢٧) . Wheeler-Bennet, Op. Cit, P. 185

(٢٨) تطور تراثٌ ضخمٌ نسبياً من الأدبيات التي تستخدم هذا المنظور في السنوات الأخيرة. ولأمثلةٍ أكثر وضوحاً أنظر المقطوعة الجنينية لمورو:

- Morrow; "Alliances and Asymmetry, Op. Cit.
- Glenn Palmer, and Andrew Souchet; "Security, Autonomy, and Defense Burdens: The Effects of Alliance Membership in the 19th and 20th Centuries", *Defense and Peace Economics*, Vol. 5 (1994), PP. 189-204.

.- D. Scott Bennett; "Testing Alternative Models of Alliance Duration", *American Journal of Political Science* , Vol. 41 (1997),PP. 846-878

- Morgan and Palmer; "Room to Move". And:
- Glenn Palmer, and J. Sky David; "Multiple Goals or Deterrence: A Test of Two Models in Nuclear and Nonnuclear Alliances." *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 43 (1999), PP. 748—770.

(٢٩) تكون بعض التحالفات متكافئة. ويعني ذلك أن جميع الحلفاء ينشدون نفس السلعة عبر عضوية التحالف. وتضم التحالفات المتكافئة، في معظمها، دولاً ذات قدراتٍ متماثلةٍ أو متشابهة نسبياً. وتتضمن الأمثلة على التحالفات المتكافئة جامعة الدول العربية، التي تتكون من العديد من الدول الصغيرة نسبياً، وميثاق عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٩م.

(٣٠) لعل المثال الأفضل والأقدم لاتفاقية تبذل التغيير من أجل الحفاظ على الوضع القائم هو عهد الرب لموسى. ففي مقابل تغيير سلوك بني إسرائيل، بما فيه القانون الدائم (تغيير)، يوفر لهم الرب الحفاظ. ففي سفر التكوين، أرسل الرب ملاكاً لموسى: "أعره اهتمامك وأطعه. لا تتحداه... لأن اسمي كامن فيه؛ لكن لو أطعته وفعلت كل ما أقول، سأكون خصماً لكل خصومك وعدواً لأعدائك". انظر:

- سفر التكوين، ٢٣: ٢١-٢٢.

(٣١) انظر على سبيل المثال:

Robert Osgood; *Alliances and American Foreign Policy*, (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1968). -
- Glenn H. Snyder;. *Alliance Politics,* (Ithaca, Cornell University Press,1997).

(٣٢) انظر على سبيل المثال:

John Lewis Gaddis; *Strategies of Containment*, (New York, Oxford University Press1982), PP. 153. -

- تقتضي شروط سياتو SEATO أن تبادر الولايات المتحدة بالدفاع عن الموقعين على وثيقة الحلف إذا ما تعرضوا للهجوم فقط بواسطة القوة الشيوعية. ومن ثم، فإن هجوم الهند على باكستان، العضو في سياتو، لم يستدع إعمال الالتزامات الأمريكية. ويتضح عدم تكافؤ الالتزامات في إطار شروط التحالف في حقيقة أن الدول الأخرى كانت ملتزمةً بحماية مصالح الولايات المتحدة، على سبيل المثال، القوات الأمريكية، إذا ما تعرضت تلك المصالح للهجوم في جنوب شرق آسيا فقط. ونشكر آشلي ليدز Ashly Leeds على تزويدنا بهذه المفاهيم الدقيقة.

(٣٣) وهذه هي صياغة المقولة التي قدمها شيلينج، بين آخرين، في عام ١٩٦٠، وأوسجود سنة ١٩٦٨م. انظر:

- Schelling, Thomas; *The Strategy of Conflict,* (Cambridge, MA: Harvard University Press,1960).
- Osgood, Robert; *Alliances and American Foreign Policy*, Op. Cit.

وقد هوجمت تلك الصياغة من قبل منظوراتٍ مختلفة، حيث هاجمها كلٌ من والتWalt عام ١٩٨٧، ومورو Morrow سنة ١٩٩٤م، وسوروكين Sorokin ١٩٩٤م، ومورجان وبالمر Morgan and Palmer سنة ١٩٩٨م. انظر:

- Walt, Stephen M. 1987. *The Origins of Alliances,* Op. Cit.
- James D. Morrow; "Alliances, Credibility, and Peacetime Costs?", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 38 (1994), PP. 270-97.
- Gerald L. Sorokin; "Alliance Formation and General Deterrence: A Game Theoretic Model and the Case of Israel" *Journal of Conflict Resolution, Vol.* 38 (1994), PP. 298-325.
- Morgan, and Palmer; "Room to Move", Op. Cit.

وللتعرف على النموذج الذي يركز على أهمية السياسة الداخلية في تكوين التحالفات، انظر:

- Randolph M. Silverson, and Harvey Starr; "Regime Change and the Restructuring of Alliances", *American Journal of Political Science,* Vol. 38 (1994), PP.145-161.

(❖) تشير المهام اللوجيستية إلى المهام المتصلة بنقل الجنود و إيوائهم و تموينهم.. وهكذا. (المترجم)

(٣٤) Steve Hoadley; "New Zealand's Regional Security Policies" In: Richard W. Raker( ed.); The ANZUS States and Their Region, (Westport. CT, Praeger, 1994), P. 30.

(٣٥) G. R. Laking; "The Public Pursuit of Peace: What Can a Small Country Do?", In: Ramesh Thakur (Ed.); *International Conflict Resolution* (Boulder, CO, Westview Press, 1988), P. 44. and: - Hoadley, Op. Cit.

(٣٦) .Gardner; Op. Cit., P. 207

(٣٧) Joseph A. Camilleri; *The Australia, New Zealand, U.S. Alliance*, (Boulder, CO, Westview Press, 1987), P. 132.

- لم يكن التأييد الشعبي لخلو المحيط الهادي من الأسلحة النووية، بما فيه سياسة نيوزلندا الجديدة المتعلقة بزيارات السفن المزودة بقدراتٍ نووية، محدداً بالدولة:

- فقد وجد مسح ١٩٨٢ م لرؤى المنظمات غير الحكومية الكبرى فيما يتصل بسياسات السلام ونزع السلاح تأييداً ساحقاً ومتوقعاً لـ... إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في جنوب المحيط الهادي... وقد اعتبرت نيوزلندا المكان الأفضل لاتخاذ مثل هذه الخطوة، وبالتحديد أن تنهي جميع مشاركاتها القائمة في الأنشطة النووية. انظر:

Ibid; PP. 132-133. -

(٣٨) Ibid; P. 132. and:

- Keith Jackson, and Jim Lamare; "Politics, Public Opinion and International Crisis: The ANZUS Issue in New Zealand Politics", In: Bruce Bercovitch (Ed.); *ANZUS in Crisis*, (London, Macmillan Press, 1988), PP. 160-190.

(٣٩) Camilleri, Op. Cit., P. 134.

(٤٠) .Ibid; PP. 135-136

(٤١) .Ibid; P. 135

(٤٢) Landais_Stamp and Rogers; Op. Cit., P. 62.

(٤٣) Camilleri, Op. Cit., P. 140.

(٤٤) .Landais_Stamp and Rogers; Op. Cit., 64

(٤٥) Camilleri; Op. Cit., P. 139.

(٤٦) - Stuart McMillan; *Neither Confirm Nor Deny*, (New York, Praeger, 1987).

In: Jacob Bercovitch (Ed.); *ANZUS in Crisis*, (London: "- Albinski, Henry S.; "The ANZUS Crisis: U.S. Policy Implications and Responses. Macmillan, 1988), PP. 83-103.
- Camilleri; Op. Cit., and
- Michael C. Pugh; *The ANZUS Crisis, Nuclear Visiting and Deterrence*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1989).

(٤٧) يبدأ الكثير من المتخصصين في دراسات المناطق بافترٰاضٍ مؤداه تفرُّد المنطقة التي يقومون بدراستها. فقد اتجه المتخصصون في دراسة منطقة الشرق الأوسط، على وجه التحديد، للدفع بأنه بدون التعمق الكامل في لغات وأديان وتواريخ شعوب المنطقة، فإن أي مطالبةٍ بفهم مصادر مشكلات تلك المنطقة ومواقفها ستكون فارغةً أو بغير مضمون.

(٤٨) Claudio Cioffi-Revilla, and Brian Lai; "Chinese Warfare and Politics in the Ancient East Asian International System, 7200 B.C. to 722 B.C", *International Interactions* , Vol. 24 (2001), PP.1-23.

(٤٩) كما ناقشنا سلفاً، قد تكون المبادرة بإثارة الصراع بالمصادفة فعلاً ينشد الحفاظ على الوضع القائم كأن يكون مخططاً لإجهاض هجوم بواسطة دولة أخرى. وبينما نعتقد أن الأكثر احتمالاً أن تكون الدولة المبادرة بإثارة الصراع هي الدولة الأكثر اهتماماً بتغيير الوضع القائم، فإن توقعاتنا بهذا الشأن تجعل إثبات نموذجنا أكثر صعوبة ولكنها لن تلغي مصداقية التطبيقات الإمبيريقية المتعلقة بها.

(٥٠) .Jones, Bremer, and Singer; Op. Cit.

(٥١) يبلغ نصيب الصين في الاقتصاد العالمي باستخدام هذا القياس حوالي ١٥٪ بالرغم من نموها المثير في السنوات العشر الأخيرة، على الأقل طبقاً للإحصائيات الصينية.

(٥٢) T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "Chinese Foreign Policy in the Twenty-First Century: Insights from the `Two-Good' Theory?, *Issues and Studies* , Vol. 35 (1999), PP.35-60.

(٥٣) Ibid; 52-53.

(٥٤) نتوجه بالشكر لآشلي ليدز Ashley Leeds لتزويدنا بهذه الأمثلة.

(٥٥) في الفصل السابع سوف نعرض بشكلٍ أكثر عمقاً مقولة أن الدول الأصغر، التي كانت تحقق الحفاظ على الوضع القائم في تحالفاتها مع دول أقوى، سوف تسعى بالتالي لتحقيق التغيير من خلال سياستها الخارجية بشكلٍ أكثر نشاطاً.

(٥٦) النموذج الإحصائي الذي نستخدمه لاستنباط هذه التنبؤات معروضٌ في:
Ibid. -

(٥٧) ربما يكون هذا التقدير بالغ التحفظ بطبيعة الحال. فكما أوضحنا أعلاه، فإنه كلما تزايد النمو الاقتصادي الصيني، كلما تزايد احتمال المبادرة بإثارة صراع، وسوف يتزايد هذا الاحتمال بشكل طردي.

(٥٨) لو اقتضى الأمر تحالف لاوس مع الصين، نتوقع زيادةً في إنفاقها الدفاعي بحوالي ١٢,٣٪ سنوياً لمدة خمس سنوات. كما أن التحالف الجديد مع الصين سيقود باكستان إلى زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة ١٢,٠٪ تقريباً لمدة خمس سنوات.

(٥٩) Glenn Palmer, Scott B. Wohlander, and T. Clifton Morgan; "Give or Take: Foreign Aid and Foreign Policy Substitutability", *Journal of Peace Research* , Vol. 39 (2002), PP.5-26.

(٦٠) سجل أحد المحللين ملاحظةً بخصوصِ التناقصِ الكبير في المعونة الخارجية الصينية في أواخر السبعينيات، وسعى لتفسير هذا التراجع. وقد توافق تفسيره المبدئي مع نموذجنا إلى حدٍ بعيد: "فبحلول منتصف السبعينيات كانت الصين قد حققت بالفعل الأهداف التي دفعتها لزيادةِ برنامجها للمعونةِ الخارجية في المقامِ الأول: فقد كانت عضواً في الأمم المتحدة، وكان لها علاقاتٌ دبلوماسيةٌ مع معظم الدول النامية، ونُظر إليها باعتبارها قوةً كبرى في العالم الثالث". انظر:
- Harry Harding; "China and the Third World: from Revolution to Containments", In: Richard H. Solomon (Ed); *The China Factor,* (New York, Prentice-Hall, P. 275).

وبتعبيرنا، تم تجاوز استخدام المعونةِ الخارجيةِ كأحدِ الجوانب الراميةِ للتغييرِ في السياسةِ الخارجية، وتحركت الصين للحد من أهمية ذلك الهدف.

ويفي نموذجنا بحاجة الدول لتغيير توجه سياستها الخارجية إذا ما كانت راضيةً عن الوضع القائم، ولكننا لا نريد أن نستخدم التغييراتِ في السياسة لتكشف لنا عن هذا الرضا. ولكي نقوم بذلك كان علينا أن نجعل نموذجنا ومقولاتنا ذات طابعٍ دائري، وذلك من قبيل: "أن الصين خفضت المعونة الخارجية لأنها راضيةٌ عن الوضع القائم، ونعلم أنها كانت راضيةً لأنها قللت المعونة الخارجية".

(٦١) T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "A Model of Foreign Policy Substitutability: Selecting the Right Tools for the Job(s) ", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 44 (2000), PP.11-32.

(٦٢) كانت طريقة المربعات الصغرى ملائمةً لهذا التحليل بعينه، حيث كان ثمة ارتباط متتابع بسيط في معاملات الخطأ. وكان إحصاء ديربين-واطسون Durbin-Watson الذي يستخدم معادلة المربعات الصغرى المعتادة قد بلغت قيمته ٢,٠٦.

(٦٣) لنلاحظ أيضاً أن التغيرات في نصيب الصين من الاقتصاد العالمي لم يكن له تأثيرٌ ذو دلالة على التغيرات في مخصصات المعونة الخارجية. ويتوافق ذلك مع نتائجَ لتحليلاتٍ أخرى قمنا بإجرائها ومؤداها أنه لا يبدو أن العواملَ البنيوية تؤثر على قراراتِ المعونةِ الخارجية.

(❖) أي النظر إلى السياسة في حد ذاتها بصرف النظر عن علاقتها بالسياسات الأخرى. (المترجم).